

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية التخصص: مالية النقود والتأمينات.

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

"دراسة حالة قرض استثماري بالوكالة العربية المصرفية- مستغانم"

تحت إشراف الاستاد :

قدمة من طرف الطالب:

بوظراف الجيلالي

براضية جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	مكاوي امين	استاد مساعد قسم " ا "	جامعة مستغانم
مقررا	بوظراف الجيلالي	استاد محاضر قسم " ا "	جامعة مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمان	استاد محاضر قسم " ب "	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2017

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين داعيا للمولى عز وجل أن يحفظهما

وإلى إخواني وأخواتي كل باسمه

إلى كل من علمني حرفا و جلست متعلما بين يديه وكل من أعانني على إنجاز هذا العمل

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

كلمة شكر

الحمد لله الذي منا علينا بالوصول إلى هذه المترلة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضلله

فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

أقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر

الأستاذ المشرف: بوظراف الجيلالي .

الذي لم يبخل عليا بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية

إلى الذين حضيت بشرف الجلوس متعلما بين أيديهم.

كل الأساتذة الذين استفدت من توجيهاتهم ونصائحهم

الملخص:

يعد تمويل المشاريع الاستثمارية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية لما له دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني باعتبار المشاريع الاستثمارية تعمل على تخفيض معدلات البطالة و تنمية المواهب و المهارات و تشغيل رؤوس الأموال ، إلا أن تمويل المشاريع الاستثمارية يرتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تدهور البنوك ، لهذا تعمل هذه الأخيرة على إجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق من أجل التنبؤ بهذه المخاطر و محاولة تفاديها ، أو تقليلها و هذه الدراسة تختلف من بنك لآخر.

و تهدف هذه الدراسة إلى توضيح لإجراءات العملية التي تتخذها البنوك الخاصة في منح القروض الاستثمارية و معايير التقييم و المؤشرات المرتبطة بها و درجة المخاطر التي يتحملها البنك ، كما يهدف هذا البحث من جهة أخرى في معرفة مدى استعمال الدراسات المالية و المؤشرات المرتبطة بها في قبول تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية أو رفضه من خلال دراسة تطبيقية على مستوى المؤسسة العربية المصرفية ABC .

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
01	المقدمة
04	صل الأول عمليات الائتمان في البنوك التجارية
06	المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية
06	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية تعريفها. أسسها. أهدافها
09	المطلب الثاني: أنواع و وظائف البنوك التجارية واستخدامتها
19	المطلب الثالث: علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي
21	المبحث ثاني الائتمان المصرفي
22	المطلب الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه. مصادره. أهميته)
23	المطلب الثاني: أشكال الائتمان المصرفي
28	المطلب الثالث: وظائف الائتمان المصرفي و خصائصه
30	المبحث الثالث ماهية التمويل
30	المطلب الأول: تعريف التمويل و أهميته
32	المطلب الثاني: أنواع التمويل
33	المطلب الثالث: مخاطر و ضمانات التمويل
39	الفصل الثاني المشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها
41	المبحث الأول أساسيات حول المشاريع الاستثمارية
41	المطلب الأول: المشروع الاستثماري و أنواعه
43	المطلب الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية و أهميتها
44	المطلب الثالث: خصائص المشاريع الاستثمارية
46	المبحث الثاني دراسة الجدوى و اختيار المشروع الأمثل
46	، الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية
49	المطلب الثاني: دراسة الجدوى البيئية
50	المطلب الثالث: المفاضلة بين المشاريع و اختيارا لمشروع الأمثل

51	المبحث الثالث الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية وطرق تقييمه
53	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية
55	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
59	المطلب الثالث: المعايير المستعملة لتقييم المشاريع الاستثمارية
64	الفصل الثالث دراسة حالة قرض استثماري بالمؤسسة العربية المصرفية
66	المبحث الأول بطاقة فنية للمؤسسة العربية المصرفية ABC
66	المطلب الأول: نشأة المؤسسة العربية المصرفية
66	المطلب الثاني: المؤسسة العربية المصرفية (دورها. مهامها. أهدافها)
68	المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة و شرحه
70	المطلب الرابع: أنواع القروض و الضمانات المستعملة لدى وكالة ABC
72	المبحث الثاني دراسة ملف قرض استثماري مقدم للبنك
72	مطلب الأول: الشروط الواجب توفرها في المقترض
73	المطلب الثاني: مكونات ملف طلب قرض استثماري
74	المطلب الثالث: خطوات دراسة ملف قرض استثماري
75	المطلب الرابع: الإجراءات التي تستبق اتخاذ قرار منح القرض
75	لمبحث الثالث الدراسة المالية والاقتصادية لملف قرض استثماري
75	المطلب الأول: الدراسة الاقتصادية للمؤسسة و المشروع
77	المطلب الثاني: الدراسة المالية للمؤسسة و المشروع
88	المطلب الثالث: الدراسة المالية و التقييم المالي للمشروع الاستثماري
94	الخاتمة
97	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
77	الميزانية المالية جانب الأصول للسنوات (2016-2015-2014-2013)	الجدول (III) 1
79	الميزانية المالية جانب الخصوم للسنوات (2016-2015-2014-2013)	الجدول (III) 2
80	الميزانية المختصرة للأصول	الجدول (III) 3
80	الميزانية المختصرة للخصوم	الجدول (III) 4
82	التحليل المالي لرأس المال العام	الجدول (III) 5
82	التحليل المالي لرأس المال الخاص	الجدول (III) 6
83	التحليل المالي لرأس المال العامل الإجمالي	الجدول (III) 7
83	التحليل المالي لرأس المال العامل الأجنبي	الجدول (III) 8
84	التحليل المالي لاحتياجات رأس المال العامل	الجدول (III) 9
85	التحليل المالي للخزينة	الجدول (III) 10
85	التحليل المالي لنسب هيكلية الأصول	الجدول (III) 11
86	التحليل المالي لنسب هيكلية الخصوم	الجدول (III) 12
87	التحليل المالي للنسب العامة	الجدول (III) 13
87	التحليل المالي لنسب السيولة	الجدول (III) 14
88	التحليل المالي لنسب المر دودية	الجدول (III) 15
89	حساب تكلفة المشروع	الجدول (III) 16
90	جدول إهلاك المشروع	الجدول (III) 17
91	حساب التدفقات النقدية	الجدول (III) 18

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري	الشكل (1.1)
52	مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري و أساليب التقييم	الشكل (1.2)
68	الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية المصرفية (وكالة مستغانم)	الشكل (1.3)

المقدمة العامة

مقدمة العامة

لقد عرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية ، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها ، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات ، فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين ، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة. والمشاريع الاستثمارية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية اقتصادية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها أفضل وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية ، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات ، فالاستثمار يوفر الإنتاج ويحقق الاكتفاء الذاتي ، ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة كما أنه يبعث على الاستقلال السياسي ، الذي يتجسد في حرية اتخاذ قرارات تحديد المصير. و الجزائر كمثيلا لها من البلدان النامية تعاني من نقص في المشاريع الاستثمارية وذلك لعدم توفرها على الظروف الملائمة لذلك.

ولهذا الغرض فقد سعت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز البنكي بهدف تطويره ، وجعله يتماشى مع التغير الحاصل في الاقتصاد من الموجه إلى الحر ، إضافة إلى أنها خلقت أجهزة مالية ، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، والصندوق الوطني للقضاء على البطالة ، وغيرها من الأجهزة الأخرى التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار ، وفتح من خلالها أبواب التشغيل وتساهم بذلك بجزء من تمويل المشاريع الاستثمارية إضافة إلى البنوك وتقلل من عبئ القروض والمتمثلة في الفائدة التي تتحملها بدل المستثمر. كما أنه لنجاح المشاريع والحصول على عوائد من خلالها ، تقوم البنوك بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض ، ضمانا لاسترجاع القروض ولنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

دوافع اختيار الموضوع:

- الموضوع كان من اقتراح الأستاذ ، ولتطابقه مع تخصصي إضافة إلى الدوافع التالية .
- فهم عمل البنوك التجارية وكيفية منحها للقروض .
- التعرف على كيفية إنشاء المشاريع الاستثمارية ، وأثارها على الاقتصاد الوطني .
- معرفة مدى اهتمام الدولة بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية .

أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على البنوك التجارية ، وواقعها في الجزائر وأهم مستجدياتها .
- الربط بين النظري والجانب التطبيقي فيما يخص دراسة المشاريع .

الإشكالية:

بناء على ما سبق وللتطرق إلى موضوع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ ما علاقة البنوك التجارية بالمشاريع الإستثمارية ؟ .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يستوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي البنوك التجارية ؟
2. ماذا نقصد بالمشاريع الاستثمارية ؟

3. ما مختلف الدراسات التي يعتمد عليها البنك، والشروط الموضوع لمنح القروض؟.

الفرضيات:

- 1- تعتبر البنوك المنشط الاقتصادي من خلال تجميعها لمخدرات و منحها في شكل قروض.
- 2- الاستثمار وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية.
- 3- المعايير والإجراءات المتخذة من طرف البنك لاتخاذ القرار في منح القروض.
- 4- دراسة جدوى المشروع الاستثماري وسيلة من وسائل ضمان النجاح للمشروع.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تصليت الضوء على محددات تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية بصفة خاصة. وتظهر أهمية الموضوع أيضا من خلال الدراسة لبنك المؤسسة العربية المصرفية وكالة مستغانم وذلك عن طريق دور البنك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية المستخدمة من طرف البنوك الخاصة.

المنهج المتبع:

- المنهج الوصفي : الذي يتمثل في الجزء النظري من هذا البحث .
- المنهج التحليلي : المتمثل في الجانب التطبيقي الذي هو بصدد دراسة حالة .

حدود البحث:

- الحدود المكانية : وكالة بنك المؤسسة العربية المصرفية مستغانم
- الدود الزمنية : الفترة الزمنية كانت خلال سنة 2016/2017

خطة البحث:

رغم قناعتنا من تعدد الخطط البديلة لدراسة أي موضوع إلا أننا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول ، يمكن تبيان مضمونها كما يلي:

الفصل الأول : المعنون ب : عمليات الائتمان في البنوك التجارية و يعتبر فصلا تمهيديا يتضمن محتواه على عموميات حول البنوك التجارية و الائتمان المصرفي و ما هو التمويل ، لملها من أهمية في الدراسة.

الفصل الثاني : المعنون ب : المشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها و يتضمن في أساسيات حول المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى دراسة الجدوى و اختيار المشروع الأمثل و كذلك الدراسة المالية للمشروع الاستثماري و طرق تقييمها.

الفصل الثالث : المعنون ب : دراسة حالة قرض استثماري بالمؤسسة العربية المصرفية و يمثل دراسة عملية لدى بنك المؤسسة العربية المصرفية ، المديرية الولائية الجزائر وكالة مستغانم نحاول من خلالها إسقاط الجزء النظري على التطبيقي حيث سنتطرق فيه لملف قرض تمويل استثماري ، كما ارتكز الفصل على تقديم البنك محل الدراسة و لدراسة ملف قرض استثماري مقدم للبنك ، للاستخلاص في الأخير نتيجة التحليل والدراسة و أخيرا الدراسة المالية و الاقتصادية لملف قرض استثماري.

و ختاماً للموضوع قمنا بإعطاء حوصلة عامة حول الدراسة التي قمنا بها وذلك بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

عمليات الائتمان في البنوك

تمهيد:

إن متطلبات الحيات الاقتصادية و التجارية و التطور الصناعي العالمي أدى الى ظهور مؤسسات مالية تدعى بالبنوك تتلقى الايداعات النقدية و تعرضها في شكل قروض وتعد الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها أهم الأسس التي ترتكز عليها التطور الاقتصادي للبلد و التي تساهم بقدر كبير في تمويل المشاريع لاستثمارية.

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموع المصارف العاملة في هذا البلد حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كمصرف للحكومة ، والذي يختلف عن غيره من المصارف في كونه لا يستهدف الربح ، كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي.

وتعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز المصرفي و التي تتنوع أنشطتها التي تزاولها ، وهذه البنوك من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية، حيث تتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية حتى سميت -بنوك الودائع- والقيام بإقراض الأموال ، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول الذي يشمل ثلاث مباحث:

- عموميات حول البنوك التجارية
- الائتمان المصرفي
- ماهية التمويل.

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية الأكثر انتشاراً من نظيرتها المتخصصة ، فالكثير من البنوك المتخصصة تحولت إلى بنوك تجارية ووسعت عملياتها المصرفية لتشمل جميع القطاعات والأعمال بعدما كانت متخصصة في قطاع معين ، ومن أهم ما تتميز به البنوك التجارية عن غيرها هي الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.

المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية ، تعريفها ، أسسها ، أهدافها :

الفرع الأول : نشأة البنوك التجارية:

بدأت نشأة البنوك التجارية تاريخياً بنشأة النظام الإنتاجي الرأسمالي . فقد كان التراكم البدائي لرأس المال هو الشرط الضروري لميلاد الرأسمالية ، فنشأة البنوك التجارية كانت من خلال تطور نشاط الصيرافة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة وقد لاحظوا بمزاوتهم لهذا النشاط أن جزءاً كبيراً منها لا يسحب فقاموا بإقراض هذه الودائع ، وهكذا ورثت البنوك التجارية هذه الوظائف عن الصيرافة ، فظهر أول بنك سنة 1517 م بالبندقية ، ثم بنك أمستردام عام 1609 ومنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك التجارية يزداد تدريجياً ومع انتشار الثورة الصناعية في أوروبا ظهرت الشركات ذات الحجم الكبير وبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم لتمويلها.

وقد كان لظهور النقود أثر كبير على زيادة الإنتاج وتطويره مما أدى إلى ازدهار التجارة الخارجية بمساعدة رأس المال التجاري وزادت الحاجة إلى القروض ، ولذلك تغير وجه الرأسمالية الرأسمالية القديمة ولم تعد مهمتها إقراض المحتاجين للاستهلاك بل تنوعت عملياتها ومهدت للرأسمالية المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود. وبصعود النظام الإنتاجي الرأسمالي الذي واكب الثورة الصناعية الكبيرة التي غيرت من حجم المشروعات الصناعية ، ذلك أن الصناعة الآلية الكبيرة تتطلب الأموال الضخمة، بدأت البنوك تعتبر جهاز فعال في خدمة الرأسمالية الصناعية من خلال تجميع المدخرات وإقراضها لرجال الصناعة وأصبحت وسيطاً مالياً بين الرأسماليين والمدخرين. 1

1-جمال لطرش و اخرون ، البنوك التجارية و اساليبها في إستثمار أموال العملاء ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ، جامعة منتوري ، قسنطينة . 2004/2005ص01 .

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

تعرف بالمؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل في النقود إقراضا واقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب الجزء الأكبر من إقليم الدولة ، و تقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتضيفها في عمليات إقراض قصيرة الأجل للأفراد و المشروعات و الدولة فهي تقبل الودائع المصرفية و تختلف الودائع بمناسبة الاقتراض و تنتقل الودائع بين عملاء البنك و تغطي هذه الودائع في مقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية و الأوراق المالية بصفة عامة ، كما أنها تتعامل في الصرف أي بيع و شراء العملات الأجنبية بالعملة الوطنية و تقوم بتمويل التجارة الخارجية و البنك التجاري ، و إن قام بتجميع المدخرات الأفراد و المنشأة لوضعا تحت تصرف المشروعات لاستخدامها كرأس مال متداول ، إلا أن جل عمله يتمثل في خلق وسائل دفع في صورة نقود مصرفية ، عن طريق منح الإئتمان (القروض).

هي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو الودائع لأجل محدودة . وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل و الخارج . هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تعليق الودائع التجارية للعائلات و المؤسسات والسلطات العمومية، وينتج لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع¹.

الفرع الثالث: أسس البنوك التجارية

أولاً - الربحية:

إن تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وان يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية ، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك ، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله .² أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها الأفراد إضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ عن انخفاض بعض الأصول الرأسمالية والقروض التي قد يعجز عن استردادها ، وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض عن طريق تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقات أكبر إيراد ممكن من ناحية أخرى. نستنتج مما سبق أنه في حالة ما إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحققت خسائر فإن العملاء كثيرا ما يلجئون إلى سحب أموالهم ، ولهذا فعلى البنك أن يخفض من النفقات السالفة الذكر خاصة المتعلقة منها بالإدارة والتشغيل ، أما بالنسبة للفوائد فعلى البنك أن ينظر إلى نسبة هذه الفوائد إلى الإيراد الكلي المتحصل عليه نتيجة تشغيل الودائع التي يدفع عليها البنك فوائده ولا يخاطر بدفع فوائده أعلى مما هو سائد بغية الحصول على ودائع لتوظيفها.

1-سميحة بالخروف ، هاجر كدة ، الدراسة المالية للقروض الاستثمارية في البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2011/2012 ص8.

2- سامر جلد ، البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، الطبعة الأولى ، 2009 ص 19 .

ثانياً - السيولة:

وهي تعني قابلية الأصول للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حالياً أو خلال فترة قصيرة ، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفرها مرتبط بوجود البنك وكيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول للمودعين " تعالوا غدا أطلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعاً".

إن قدرة البنك على مواجهة السحوبات العادية والمفاجئة تسمى مبدأ السيولة العامة وتقوم على:

- 1- درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسة الائتمان.
- 2- سيولة كل عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها وهو ما نعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك التجاري ينبغي عليه أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيلاً بأن يزعزع ثقة المودعين في البنك وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس البنك ، ولذا يجب على البنك معرفة نمط سرعة الودائع وحركتها وحجمها وفترة مكوثها، وعادة ما يفضل البنك الودائع الكبيرة الحجم والثابتة نسبياً ، كذلك من خلال معرفة سرعة وسهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود ، فهذه السهولة ترجع إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في موعدها أما السرعة فتكمن في قصر أجل العملية الذي عقدت العملية 1.

ثالثاً - الأمان أو الضمان:

إن أساس كل عمليات التوظيف لأموال البنك هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد. من الواضح أن البنك يمكن أن يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر وجعل البنك في مستوى أمان مقبول من ناحية عدة مخاطر (السرقة الاختلاس...الخ).

ولأن رأسمال البنك يتسم بالصغر ، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن عشرة بالمائة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار ، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين والنتيجة هي الإعلان عن إفلاس البنك. 2

1- سامر جلدة ، نفس المرجع ، ص 20 .

2- منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث الاسكندرية 1996، ص 12.

الفرع الرابع: أهداف البنوك التجارية

أولاً- تعظيم الربح: تسعى البنوك لتعظيم الربح من خلال جلب الزبائن و تحفيزهم على اللجوء إليها.

ثانياً- توفير السيولة: حيث ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ، وإذا لم تتوفر السيولة فهذا يؤثر على سمعة البنك.

ثالثاً- تحقيق الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عند ذلك فقد تلهم جزء من أموال المودعين وبالتالي إعلان الإفلاس.

كما أنه للبنوك التجارية أهداف أخرى نذكر منها (نمو الموارد ، الحصاص في السوق المصرفي الانتشار الجغرافي، هيكل العملاء ، كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي).¹

المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك التجارية ، استخدامها

ان البنوك التجارية لا تقوم بأعمال مصرفية من نوع واحد ، كما انها ليست خاضعة لنظام واحد ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص حسب نوع هاته البنوك

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع و تتمثل فيما يلي:

1- من حيث نشاطها و تغطيتها للمناطق الجغرافية : و تتمثل فيما يلي:**-البنوك التجارية العامة:**

و يقصد بها تلك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى ، و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها ، و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية ، وتمنح الائتمان القصير و المتوسط الأجل و كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

-البنوك التجارية المحلية:

و يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، و تتميز هذه البنوك بصغر الحجم، و يقع المركز الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة.

1- منير ابراهيم هندي، ادارة الاسواق و المنشآت المالية، دار وائل للنشر الاردن، 1999، ص95.

2- من حيث حجم النشاط: و تتمثل فيما يلي : 1

-بنوك الجملة: و يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء و المنشآت الكبرى.
-بنوك التجزئة: و هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء و المنشآت الصغرى لكنها لاجتذاب أكبر عدد منهم ، و تتميز هذه البنوك بما يتميز بها متاجر التجزئة ، فهي منتشرة جغرافيا.

3- من حيث عدد الفروع: و تتمثل فيما يلي : 2

-بنوك السلاسل :

بنمو حجم البنوك التجارية ، و نمو حجم الأعمال التي متولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع ، و هذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ، و هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة و يقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات و نشاطاتها و لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة.

- بنوك المجموعات:

و هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها و تشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها و لهذا النوع من البنوك طابع احتكاري و أصبحت سمة من سمات العصر ، و قد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا.

-البنوك المحلية:

هي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة ، و تخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلاد.

-البنوك الفردية:

و هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ، و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة ، و غير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير و بدون خسائر ، و يرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها 3.

1-محمد عبد الفتاح الصيرفي ، ، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر، مصر ، 2007 ، ص29 .

2-محمد سعيد انور سليمان ، مرجع سابق ، ص17.

3-محمد سعيد أنور سلطان ، مرجع سابق ، ص 18 ص19.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

ان تعدد وظائف البنوك التجارية و تنوعها ، فلم تعد كما كانت البنوك الأولى " بنوك تجارية تقرر و تقترض " 1، إذ أصبحت غير متخصصة في عمليات معينة ، و لكنها متخصصة في جملة عمليات تعرف بالخدمات المصرفية اكتسبتها من خلال دور الوساطة بين طائفتين من الأفراد الاقتصاديين .2
و عليه فقد حظيت البنوك التجارية بالأهمية البالغة نظير قيامها بجملة من الوظائف و التي يمكن ترتيبها فيمايلي:

1) الوظائف البنكية غير العادية – خلق نقود الودائع:

عند القيام البنوك التجارية بمنح الائتمان فإنها بذلك تضع جملة من الوسائل النقدية تحت تصرف المقترضين ، و من هنا يمكن القول أن " : للبنوك التجارية وظيفة أساسية التي لا يشاركها فيها أي من المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنك المركزي ، تتمثل في خلق النقود " 3 ، و يتسنى للبنوك التجارية هذا الدور من خلال إعطائها المقترض الحق في أن ينسحب عليها مبالغ في حدود قرضه ، و ذلك بواسطة الشيكات أو الحوالات و المقترض يمكنه استعمال هذه المبالغ بواسطة الشيكات أو الحوالات في تسديد قيمة السلع و الخدمات التي يريد الحصول عليها ، تماما كما لو استخدم النقود القانونية ، و أيضا الشيكات و الحوالات شأنها شأن النقود القانونية و تستخدم للسداد ، و هنا نجد مجموعة من المدفوعات قد تمت باستخدام نقود أخرى يخلقها البنك هي نقود الودائع التي تؤدي إلى زيادة إجمالي كمية النقود المعروضة عدة أضعاف ما يتوافر لدى البنك من احتياطات.
و من خلال هذه الوظيفة – خلق نقود الودائع – تتضح الطبيعة الجوهرية لأعمال البنوك. 4

2) الوظائف البنكية العادية:

إن البنوك التجارية تتكامل بالعديد من الوظائف النقدية منها و الغير النقدية و التي يمكن إدراجها ضمن صنفين من الوظائف : تقليدية و حديثة.

❖ الوظيفة التقليدية : و تنفرغ إلى مجموعة من وظائف و هي :

- قبول الودائع و فتح الحسابات:

لا شك أن من ابرز وظائف البنوك التجارية قبول الودائع تحت شروط معينة ، و الوديعة " تمثل التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة " 5.
و الودائع إما تكون بشكل نقود أو بشكل قيم منقولة ، و تؤلف الودائع الموارد الأساسية التي تغذي القسم الأكبر ، و تعتبر من أهم أعمال البنوك فهي تدعى كذلك " بنوك الودائع."

1_ عادل احمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1996 ، ص 108 .

2_ منير إبراهيم مندي ، إدارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات ، ط 3 ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1996 ، ص 10 .

3_ محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، ص 346 .

4_ محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1962 ، ص 196 .

5_ محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، ص 247 .

-و يمكن تصنيف الودائع وفقا لأجل الاستحقاق إلى مايلي: 1

- الودائع الجارية " تحت الطلب:"

تعتبر الأكثر أهمية ، و وفقا لها يمكن للمودع السحب منها في أي وقت ولا تدفع عنها فوائد و تخضع للسحب عن طريق الشيكات أو الحوالات المصرفية.

- الودائع غير الجارية: وتأخذ عدة أشكال و هي:

● ودائع لأجل : و تودع في البنك التجاري على أن لا يسحب منها إلا عند إنقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك.

● الودائع بإخطار: و تشترك مع الودائع الأجلة في وجود قيد معين على السحب منها ، و يتمثل في ضرورة إخطار البنك قبل السحب بمدة معينة.

● -ودائع التوفير : و هي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائهم الخاصة ، و بالتالي الحصول على عائد مقابلها ، و يمكن السحب منها في أي وقت.

● تشغيل موارد البنك :

بعدما يقوم البنك التجاري بجمع موارده المختلفة يتطرق إلى مهمة تشغيلها ، مراعيًا في ذلك مبدأ التوفيق بين أهدافه الجوهرية (السيولة ، الربحية ، الأمان) و تتخذ أوجه تشغيل موارد البنك التجاري الأشكال التالية : 2

- تقديم القروض و السلفيات.

- الاستثمارات

- القيام بالخدمات التجارية الخارجية.

- التعامل بالأوراق المالية.

- التعامل بالعملات الأجنبية.

❖ الوظائف الحديثة: و تنفرع إلى مجموعة من الوظائف و هي : 3

-إدارة أعمال و ممتلكات الزبائن:

و يؤدي البنك هذه الوظيفة من خلال إدارة الاستثمارات ، و يطلب هذه الخدمة عادة من جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لإدارة أموالهم ، سوء في المشاريع الجديدة أو في الأوراق المالية و هذا بقيام البنك بتجميع مدخرات عملائه و استعمالها في أصول ذات سيولة مرتفعة أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية.

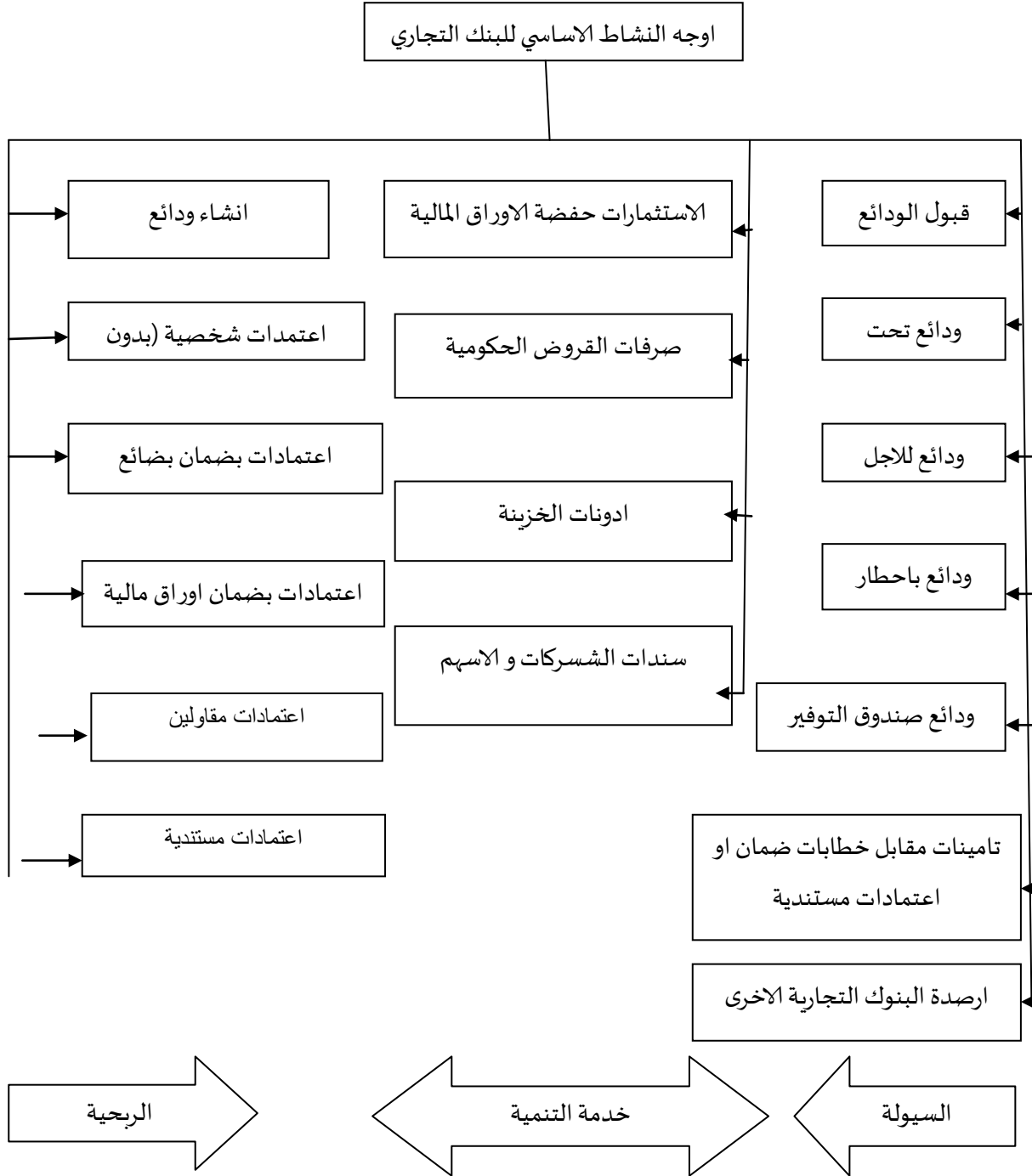
1_عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، بيروت ، لبنان ، الدار الجامعية ، 1991 ، ص 119

2_ سلمان بوزياب ، اقتصاديات النقود و البنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ، 1996 ، ص 121

3_عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق ، ص 107

- تمويل الإسكان الشخصي:
و هذا من خلال الإقراض العقاري، و ما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا ينبغي تجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية:
و يأتي بتجاوز البنك التجاري الإقراض قصير الأجل إلى الاقتراض لأجل متوسط و طويلة نسبيا.
- ادخار المناسبات:
إن البنوك تشجع زبائنها على القيام بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل: نفقات الزواج ، موسم الاصطياف ، الأعياد ... حيث تعطيم فوائد على هذه المدخرات و تمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم.
- البطاقة الائتمانية: (بطاقة الاعتماد).
و هي من أشهر الخدمات المستحدثة في البنوك التجارية من خلالها يستطيع الزبون أن يتعامل مع العديد من المحلات التجارية المحققة مع البنك على قبول و منح الائتمان لحامل البطاقة . 1

و بناء على ما سبق من دراسة وظائف البنوك التجارية نوضحها في الشكل التالي:
الشكل رقم (1-1): أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري



المصدر: عبد الغفار حنيفى , قرياقص سمية, الاسواق والمؤسسات المالية , مركز الاسكندرية , مصر 1999 ص 46 .

الفرع الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يقصد بموارد البنوك واستخداماتها، تلك الأموال التي تحصل عليها هذه المصارف، و التي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض و استثمارات مصرفية. و موارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها، و توجيه الموارد المصرفية يمثل استخداماتها و هذه الاستخدامات في أصول أو موجودات للمصارف. لهذا فإن موارد المصارف هي مطلوبات (خصوم) واستخداماتها لهذه الموارد هي أصول (موجودات).

أولاً: موارد البنوك التجارية:

تعتبر موارد البنك التجاري عن مصادر الأموال المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية ، و يمكن تقسيمها من حيث التزامات البنك إلى ذاتية و غير ذاتية و فيما يلي سوف نتعرض للموارد بنوعها.

- 1- الموارد الذاتية : و تتمثل فيما يلي:
 - رأس المال المدفوع :هو ما طالب به البنك و دفعه المساهمين فعلا و هو يظهر في الميزانية ، و لا يرد ثانية في حالة فشل البنك أو حله إلا بعد الوفاء بجميع ديوان البنك .1
 - الاحتياطي القانوني و الخاص :و هو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الودائع التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله و هو نوعين :2
 - الاحتياطي القانوني: و هو احتياطي يلتزم به البنك عادة باقتطاع كمية معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي و هذا الغرض ضمان أموال المودعين إلى أن يصل إماما يعادل رأس المال و ذلك لقانون إنشاء البنوك.
 - الاحتياطي الخاص: يقوم البنك دون التزام قانوني بغرض تقوية المركز المالي للبنك أمام العملاء و الغرض العام ن تكوين الاحتياط هو تحقيق ضمان ضد تقلبات قيم الأصول و ضد الأصول المعدومة و اللجوء إليها عن الرغبة في التوسع.

2- الموارد غير الذاتية:

- شيكات و حولات و اعتمادات دورية : هي عبارة عن ذم و التزامات على البنك أن يكون ملزم تسديدها عند تاريخ الاستحقاق.
- مستحق البنوك : تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي ، فقد يلجأ أحد البنوك للاقتراض من بنك آخر أو من بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع ، و يعتبر لجوء البنوك إلى مثل هذا الاقتراض الطارئ سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية.

1_ إسماعيل هاشم ، مذكرات في النقود و البنوك ، مرجع سابق، ص 26 .

2_ عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية ، تانيس سابقا ، بدون سنة نشر ، ص 120 .

- الودائع : يمهل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ في خصوم البنك و يكون من أرصدة الودائع تحت الطلب الحسابات الجارية و الأرصدة الدائنة في الحسابات المدينة و أرصدة الودائع لأجل الحسابات لأجل و بأخطار سابق و أرصدة الودائع الادخارية حسابات التوفير ، كما تتضمن من التأمينات و القيم المستحقة للدفع (1) ، و فيما يلي تتعرض إلى الأنواع المختلفة للودائع : 2

(أ) وداائع جارية أو وداائع تحت طلب :

هي وداائع يلتزم البنك بدفع قيمتها و في أب وقت يريد المودعين ، كما تسمى عادة في البنوك و المؤسسات المصرفية إلى ارتفاع السحب منها و بالإضافة إلى المقارنة مع غيرها من الودائع خلال فترة معينة لا يتقاضى المودعون فوائد.

(ب) وداائع بأخطار :

هي وداائع يتعين إخطار البنك قبل السحب بفترة معينة ، حتى تتاح الفرصة للبنك لتدبير الموارد الأزرمة ، مثل هذه الودائع

(ت) وداائع التوفير:

يمنح البنك فائدة لأصحابها التي يودعها المدخرون قصد الحصول على فائدة و تتمتع هذه الودائع بثبات الأموال بشكل بطيء لتداول و الحركة ، و مما يتيح للبنك يدفع لأصحاب هذه الودائع معدل فائدة يتناسب عادة مع آجال الإيداع و من أهم صور هذه الودائع دفاتر التوفير و الاحتياط ، و لا يوجد لهذا النوع آجل محدد و عمليات فإن عملية الإيداع هنا متكررة ، و تضاعف العملية الإيداعية التالية إلى قيمة الوديعة الأصلية كما يمكن أن تكرر أيضا طلبات السحب.

الفرع الثالث : استخدامات البنك التجاري

تميز استخدامات البنك التجاري إلى جانب الأصول أي أنه يبين لنا الطريقة التي تستثمر بها الأموال و الموارد التي تكون تحت تصرف البنك ، و يجب مراعاة الاحتياط في اختيار الأصول حيث استخداماتها يتضمن عنصر المخاطرة ، و في نطاق هذا يسعى البنك لتحقيق الأمان في توظيف موارده و الحصول على أعلى معدل ممكن للربح مع المحافظة على السيولة و من الوجهة العامة نجد أن الميزانية البنك التجاري تكون أصولها مرتبة ترتيب تنازليا حسب درجة السيولة حيث تبدأ بالنقدية الموجودة في خزائن البنك تنتمي بالأصول الثابتة إذن يتضمن جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري العناصر التالية:

1- أرصدة نقدية حاضرة:

و هي الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة الكاملة و تظهر بشكلية النقدية بخزينة البنك التجاري لدى البنك و تشمل على الأوراق النقد القانوني و النقود المساعدة و على ما يكون في حيازته من عملات أجنبية إما الشكل الثاني فيحوي أرصدة البنك التجاري لدى البنك المركزي و التي قد تزود كما يتعين أن يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك كاحتياطي قانوني.

1_ خالد أمين عبد لله ، العمليات المصرفية ، دار وائل للطباعة ، بلد النشر ، 1992 ، ص218.

2_ صبحي تادريس قريصة ، النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 ، ص130 .

- النقدية بالخزينة :

وهي الأرصدة النقدية الجاهزة في أي وقت التسديد قيمة الشيكات المحسوبة على ودائع عملاء البنك ، وتشمل البنوك ، العملات المعدنية ، المعدنية المعاونة و العملات الأجنبية ، الذهب النقود و السبائك الذهبية لدى البنك في تاريخ الميزانية و يحتفظ البنك التجاري بالأموال السائلة في خزائنه 1.

- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي :

وهي نسبة يلتزم البنك التجاري الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي ، و تدعى هاته النسبة الاحتياطي القانوني ، بمعنى هذه الأرصدة عن نسبة الاحتياطي القانوني و الذي يمكن البنك من بلوغ نسبة الاحتياطي القانوني إما الأرصدة الفائضة هي القدر الذي يمكن البنك في التزيد عن الاحتياطي القانوني المقرر هذه الأرصدة تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي ، بحكم القانون دون فائدة و تحسب كنسبة من الودائع لدى كل بنك و يطلق على هذه الأرصدة النقدية الحاضرة عادة بخط الدفاع الأول لمواجهة مسحوبات العملاء.

2- حوالات مخصصة:

- أدون الخزينة : و هي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة

على هذه القروض.

- الأوراق التجارية : حيث تستعمل للحصول على القروض مقابل خصمها و تفرض هذه الأخيرة عليها سعر فائدة (سعر خصم) و تعتبر هذه الحوالات المخصصة أول استخدام لموارد البنك يدر عليه دخلا و هي أكثر سيولة من أصول الأخرى.

3- مستحقة على البنوك:

وهي القروض التي منحها البنك للبنوك التجارية الأخرى ، و يفرض سعر فائدة على القروض الممنوحة.

4- أوراق و استثمارات:

عادة تقوم البنوك التجارية باستثمار من مواردها في شراء سندات الحكومية و الأوراق المالية من أحدهم ، و سندات القطاع الخاص سعيا وراء الحصول على الأرباح خاصة و إن مثل هذه الاستثمارات تمكن البنك من الحصول على عوائد مرتفعة ، و تعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الحوالات المخصصة ، إذا ليست من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال ، و قد يتطلب من أصحاب الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد يكون كبيرا 2.

5- قروض و سلفيات:

و تتمثل في جوهرها كالكميات المخصصة الائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري لقطاعي الأعمال و التجارة يعتبر هذا الأصل أقل سيولة و لكنه أكثر الأصول ربحا ، و لا يحق للبنك التجاري أن يطلب العميل بتسديد قيمة القرض إلا إذا حان وقت استحقاق هذه القروض و هي نوعان:

1_إسماعيل هاشم ، مرجع سابق ، ص 37

2_صلاح الدين حسين السيسي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات ، دار الوسام للطباعة و النشر ، 1998 ، ص 19

- قروض مقابل ضمان: وهي قروض مصحوبة بضمن يكلفهما كالبضائع والأوراق التجارية ... الخ
- قروض بدون ضمان: في السابق كانت البنوك تتردد في منح هذه القروض إلا في حدود ضيقة ، إلا أنه في الوقت الحاضر اتسع تقديم مثل هذه القروض ، و قد يعود السبب إلى اتساع دور القطاع المصرفي في العام في الاقتصاد الوطني . 2

1_صلاح الدين حسين السيبي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات ، دار الوسام للطباعة و النشر ، 1998 ، ص19.

المطلب الثالث: علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي

في هذا المطلب سنتعرض للعلاقة التي تربط بين البنوك التجارية و البنك المركزي ، إذ عادة ما تتلخص تلك العلاقة عن قيود يفرضها أو تسهيلات يقدمها لتلك البنوك ، لذا يصبح من المتوقع أن تتأثر سياسات البنوك و قراراتها بمثل هذه العلاقة ، و سوف يتضح فيما بعد أن التسهيلات الممنوحة وحتى القيود المفروضة تعد ذات أهمية للطرفين ، بحيث يمكن القول أن كلا الطرفين قد وجد في الآخر ضالته لتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها . 1

الفرع الأول: تعريف البنك المركزي

يمكن تعريف البنك المركزي على أنه "المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي ، وعلى خلاف الأمر بالنسبة للبنك التجاري فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في الأنظمة الليبرالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن ، بل خدمة الصالح الاقتصادي العام . 2

" البنك هو أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد ولذلك فإن علاقتها بالحكومة كبيرة جدا لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة النقدية، وهو أيضا وثيق الصلة بالبنوك التجارية حيث يقوم بالإشراف والرقابة على نشاطها" . 3

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك المركزي على أنه:

- هو أعلى السلطات النقدية حيث يقف على قمة الجهاز المصرفي وهو المشرف الأول على السياسة النقدية ويسعى لتحقيق أهدافها كما أنه يتولى شؤون النقد في الدولة ويقوم بعدة وظائف كالإصدار النقدي والتحكم في حجم وسائل الدفع.

1-سامر جلدة ، مرجع سابق ، ص 62 .

2-جميل الزيدانين ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل ، الأردن 1999 . ، ص 76 .

3-البيلازي حازم ، نظرية النقود ، الإسكندرية للطباعة و النشر ، مصر ، 1999 ، ص 58 .

الفرع الثاني: وظائف البنك المركزي

يمكن القول بصفة عامة أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق للاستقرار الاقتصادي ، وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو التنمية الاقتصادية ، ولتحقيق هذا الهدف أو الأهداف ، يمارس البنك المركزي مجموعتين من الوظائف هما:

- الوظائف ذات السمة العامة ، أي التي ترتبط بالاقتصاد القومي ككل .
- الوظائف التي ترتبط بالبنوك التجارية على وجه الخصوص .

أولاً - الوظائف ذات السمة العامة:

- اضطلاع البنك المركزي بمسؤولية موازنة سعر الصرف للعملة القومية .
- القيام بعمليات السوق المفتوحة open Market Operations التي تتمثل في بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية ، وذلك بفرض التحكم في كمية النقود المتداولة .
- وضع شروط الائتمان لمجالات محددة من النشاط في مقدمتها الائتمان العقاري، و الائتمان الذي يحصل عليه المتخصصون في بيع وشراء الأوراق المالية . و الائتمان الاستهلاكي الذي يحصل عليه الأفراد بغرض شراء السلع المعمرة ، كالسيارات ، الثلاجات ... 1
- كذلك تمارس البنوك المركزية دور الوكيل المالي للحكومة ، حيث تمسك بالحسابات الجارية للحكومة ، و تسهل جباية الضرائب ، كما تتولى مهمة بيع وشراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة ، هذا إلى جانب مشاركة الحكومة في مسؤولية نقل النقود داخل الدولة .
- و تلعب البنوك المركزية في دول العالم الثالث دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية ، وتكوين رؤوس الأموال .

ثانياً - الوظائف التي ترتبط بالبنوك التجارية على وجه الخصوص:

- إصدار أوراق النقد .
- إدارة الاحتياطي القانوني .
- تقديم الائتمان للبنوك التجارية .
- تسيير عملية الاقتراض بين البنوك .
- المساعدة في تحصيل الشيكات .
- التوجيه والإشراف على البنوك .

الفرع الثالث: أهداف البنوك المركزية

- إن الهدف الرئيسي للبنوك المركزية لا تقتصر في تحقيق أقصى ربح ممكن ، بل هدفه يتمثل في:1
- العمل على سلامة و استقرار النظام النقدي في الدولة ،
 - العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي ،
 - تطبيق السياسة النقدية و المصرفية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد القومي .

المبحث الثاني : الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المختلفة ، والذي تقدمه إلى الأفراد كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين لتمويل مشاريعهم الاقتصادية بعدما عجزوا عن التمويل الذاتي ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصارف والبنوك والمؤسسات ما كانت لتوفر الأموال اللازمة دون ودائع الأفراد المختلفة ، وبدورها تقدمها في شكل قروض ، فهنا التكامل يظهر جليا بين الأفراد والبنوك لتنمية الاقتصاد.

المطلب الأول : الائتمان المصرفي (مفهومه ، مصادره ، أهميته)

الفرع الأول : مفهوم الائتمان المصرفي

أولا - "الائتمان لغة : هو ترجمة للكلمة الإنجليزية وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية وهو ناشئة عن تركيب مصطلحين ، إحداهما CREDO وهو يعني في اللغة السنسكريتية "الثقة" و الثاني وهو يعني في اللغة اللاتينية "اضع" و بذلك يصبح المعنى العام للكلمة أضع الثقة " أو " أثق.

ثانيا - "الائتمان اصطلاحا يعني : تسليم المال لإنفاقه على الاستثمار (الإنتاج) أو الاستهلاك ، وهو يعتمد على عنصرين أساسيين هما : الثقة و المدة.

1- عبد الغفار حنفي ، قرياقص سمية ، الأسواق و المؤسسات المالية (البنوك و شركات التأمين و البورصات و صناديق الإستثمار) ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الإسكندرية 1997 ، ص 57

الائتمان يكون على نوعين القرض و الاعتماد.

(أ) القرض: يعني تقديم مبلغ معين من المال دفعة واحدة من قبل المصرف إلى العميل.

(ب) الاعتماد: فهو تعهد من قبل المصرف بوضع مبلغ من المال تحت تصرف العميل خلال مدة معينة ليسحب منه ما يشاء، ولا يدفع الفوائد إلا على المبالغ المستعملة فعلا.

و كل من الكلمات الثلاثة: الائتمان، القرض، الاعتماد تترجم بالفرنسية إلى كلمة crédit. إلا أن القرض يمكن أن يستعمل له مرادف آخر وهو Prêt 1.

الفرع الثاني: مصادر الائتمان المصرفي

هناك عدة مصادر يلجأ البنك إليها لتوفير الأموال اللازمة ومن أهمها ما يلي:

أولاً - "الإيداعات البنكية": تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر أموال البنوك التجارية حالياً، حيث يقوم البنك المركزي بفرض احتياطي إلزامي على البنوك يمثل نسبة معينة يضعها البنك المركزي حيث تلجأ إليه البنوك عندما تحتاج إلى أموال أو عند مواجهة عجز في السيولة 2.

ثانياً - "الأوراق التجارية": يتعامل البنك بنوع من النقود الورقية الخاصة والتي انتقلت من الأوراق المحمولة إلى النقدية الغير محمولة تصدر على شكل خصومات لا تتداول إلا في أجل الاستحقاق.

ثالثاً - "الحساب البنكي": هو اتفاق بين الزبون والبنك الذي ينص على أن ما يسلمه كل منهما للأخر من مال يسجل في حساب الأخر، في مصلحة الدافع وفي ذمة القابض.

رابعاً - "السوق النقدية والسوق المالي": هذه الأسواق قد تنتهي إلى إجراء مفاوضات حول القرض ومن خلال هذه المناقشات يقدم لزبون طالب القرض رداً يبين من خلاله مبلغ القرض الذي يطلبه بعد مرور فترة زمنية محددة يتلقى هذا العميل إشعار أي الرد على طلبه سواء بالإيجاب أو بالسالب، ويجري السوق النقدي مفاوضات حول القروض طويلة الأجل وهذه القروض تكون مقدمة بشروط تسدد على الأقل خلال 5 سنوات 3.

1_ سليمان ناصر، كتاب التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية 2012/12، ص 29.

2_ المرجع السابق، ص 10.

3_ نفس المرجع، ص 11.

الفرع الثالث: أهمية الائتمان المصرفي

- يلعب الائتمان المصرفي دور كبير في تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس النقود و الوفاء ، كما تعتبر الوسيلة المناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى شخص آخر وبالتالي فهي أداة للتبادل وتوضح لنا أهمية الائتمان خلال:
- زيادة الاستهلاك: الائتمان يساعد المستهلكين في الحصول على بعض السلع الاستهلاكية.
 - زيادة الإنتاج: وهذا عن طريق المساعدة في إنشاء مشاريع ، وبالتالي تلجأ هذه المؤسسات إلى الإقراض.
 - توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية: يحقق الائتمان للاقتصاد نموا متوازنا لأنها تخدم السياسة الاقتصادية والتنموية.
 - تشغيل الموارد العاطلة: بحيث أن الائتمان يمكن من الاستفادة من الأموال العاطلة بصورة مؤقتة وذلك عن طريق التمويلات القصيرة الأجل.
 - تسهيل عملية التبادل التجاري: الائتمان يوفر طريقة سهلة للدفع في عمليات التبادل التجاري وتضمن حقوق المورد والمصدر عن طريق الإعتمادات المستندية.
 - تغطية العجز المالي للمؤسسات: بفضل الائتمان تستطيع المؤسسات تغطية عجزها المالي خلال فترة من الفترات العملية الإنتاجية.
 - كما يعتبر الائتمان المصرفي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من أجل الحصول على إيراداته ، اذا تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.
 - ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات.
 - وتعد القروض المصرفية التي تمنح من البنوك من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول " كمية وسائل الدفع.
 - كما تساعد القروض الوسيطاء " تجار الجملة والتجزئة " في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل وباختصار كما تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
 - تمكن القروض من إسهم البنك في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق فرص للعمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد التوسع في إستغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة . 1

المطلب الثاني: أشكال الائتمان المصرفي

يمكن تصنيف القروض التي يقدمها البنك بناء على عدة أسس ومعايير: حسب النشاط الممول) قروض إنتاجية ، استهلاكية (، حسب الغرض) قروض تجارية ، صناعية ، فلاحية ، عقارية (، حسب المستفيد من القرض) قروض خاصة ، عامة (، و حسب المدة) قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل (ولكن في هذا المبحث نتناول التقسيم من حيث العملية في حد ذاتها ، ولهذا يوجد نوعين: القروض الموجهة لتمويل أنشطة الاستغلال ، وأخرى موجهة لتمويل أنشطة الاستثمار.

1_عبد الجليل ناوي ، و اخرون ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، جامعة الوادي . 2008/2007ص65 .

الفرع الأول: حسب النشاط الممول

أولاً - "قروض إنتاجية: هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بغرض الزيادة في القيمة المضافة.

ثانياً - "قروض استهلاكية: هدفها تشجيع الاستهلاك. وتشمل أساساً تلك الموجهة للأفراد، أي لقطاع العائلات، وعلى رأسها قروض تمويل البيع بالتقسيط من أجل حيازة السكنات، السيارات الخ.

الفرع الثاني: حسب الغرض من القرض

أولاً - "قروض تجارية: هدفها تمويل النشاط التجاري.

ثانياً - "قروض صناعية: هدفها تمويل النشاط الصناعي.

ثالثاً - "قروض فلاحية: هدفها تمويل النشاط الفلاحي.

رابعاً - "قروض عقارية: هدفها تمويل النشاط العقاري كالمباني والأراضي . 1

الفرع الثالث: حسب المستفيد من القرض

تقسم القروض إلى قروض خاصة وقروض عامة، فإذا كان المقترض شخصاً أو شركة يكون القرض خاصاً. أما إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في الولاية أو الدائرة أو البلدية والتي تقتض الأموال من البنوك و من الخارج يكون القرض عاماً ، والقرض العام جدير بالثقة لأن وفاءه في حكم المضمون.

الفرع الرابع: حسب المدة

التقسيم الرئيسي للإئتمان يكون عادة حسب مدة او اجل انقضائه حيث يقسم إلى القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال (الائتمان القصير الأجل) أو الائتمان الموجه لتمويل نشاطات الاستثمار (الائتمان المتوسط و طويل الأجل). 2

أولاً - "القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

نظراً للطبيعة المتكررة لبعض النشاطات وكثرتها، دفعت بالبنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، كما أنه من الأسباب التي أدت إلى تنوع هذه الطرق هو عدم الاستقرار الذي يخضع له، وتمثل نشاطات الاستغلال أهم وجهة للبنوك التجارية، حيث تأخذ الحصة الكبرى من القروض المقدمة.

وهذا لغرض تعديل مستوى السيولة التي تحتاجها المؤسسات نتيجة وقوعها في عسر مالي في كثير من الأحيان. ومن ناحية المدة فإن القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال هي:

1_ جلول سمية، بوغازي نجيب، دور البنوك في تمويل الاستثمارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، جامعة فرحات عباس، سطيف 2001/2002 ص10.

2_ نفس المرجع ص 11.

(أ) الائتمان القصير الأجل:

ومدته سنة واحدة، ويتألف منفي الغالب و لا يتجاوز سنتين كحد أقصى و يقدم على عدة أنواع يمكن للبنك بواسطتها أن يمول أو يعطي قرض استغلال للمؤسسة و يمكن تقسيمه كما يلي:

1-إعتمادات الصندوق **les crédit de caisse** : و تسمى أيضا إعتمادات الخزينة

و هي تمويلات قصيرة الأجل تمنحها البنوك للمؤسسات التي تحتاج إليها بسبب تأخر تحصيل الإيرادات الجارية عن دفع النفقات الجارية ، وتستخدم هذه التمويلات عادة لتغطية نفقات الإستغلال كتمويل المحزونات ، وتسديد فواتير الكهرباء...الخ 1

2-إعتمادات تحريك الحقوق التجارية:

هي العمليات التي تسمح للمؤسسة بتحريك ديونها المستحقة على العملاء أو جزء منها ، و التي تكون متمثلة على شكل أوراق تجارية أو بإثباتات أخرى ، و هذا التحريك يعني تحويل هذه الديون إلى سيولة إما بخصم هذه الأوراق التجارية لدى البنوك ، أو بيع الديون إلى مؤسسات مالية متخصصة و هناك ثلاث طرق أساسية تسمح للمؤسسة بتحريك ديونها و هي : 2

✓ الخصم l'escompte .

✓ طريقة dailly .

✓ طريقة l'affacturage .

3- الإعتماد على البضائع:

المؤسسة التي تحتاج إلى أموال لتمويل مخزونها تستطيع أن تطلب إعتمادا من البنك الذي تتعامل معه إذا كانت لديها كمية من البضائع تستعملها كرهن مقابل الحصول على هذه الإعتمادات و يمكن للمؤسسة أن تطلبها بطريقتين:

✓ التسبيق على البضائع avance sur marchandises .

✓ طريقة خصم سند الرهن Escompte du warrant . 3

4- الإعتمادات بالإمضاء: الإعتماد بالإمضاء يعني ان البنك يتدخل ليس بالإقراض المباشر أو بوضع الأموال تحت تصرف المؤسسة أو العميل ، وإنما بتقديم ضمانة للمؤسسة على شكل توقيع.

وتمنح الإعتمادات بالإمضاء على عدة صور أهمها:

-القبول أو التعهد Acceptation ou aval.

4. خطاب الضمان أو الكفالة المصرفية.

1- سليمان ناصر ، مرجع سابق ، ص 31/34 ص 38

2_ نفس المرجع ، ص 34-38 .

3_ نفس المرجع ، ص 38 - 39 .

4_ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص - 73 .

5-الإعتمادات للأفراد: تمنح للأشخاص الطبيعيين الذين يحتاجون إلى أموال تحت أي ظرف من الظروف ، و ذلك لمواجهة الصعوبات المؤقتة التي قد تتعرض الصندوق الخاص للفرد أو لدفع مصارف إستثنائية(زواج ، أعياد ، غرامات مالية) ، أو الحصول على بعض السلع الإستهلاكية (تلفزيون ، ثلاجة ، آلة غسيل..) و هنا يلجأ الفرد إلى البنك لطلب المساعدة ، و البنك لا يقدم هذا النوع من الإعتمادات إلا لذوي الدخل الثابت.

و يمكن تقسيم التي تمنح للأفراد من حيث كيفية التعامل مع البنك أو الصيغة إلى نوعين:

✓ القروض الشخصية .

✓ بطاقات الإئتمان .1

ثانيا - "الإئتمان الموجه لتمويل نشاطات الإستثمار:

إن النشاطات الإستثمارية هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، ولممارسة هذه النشاطات يجب توفر الوسائل والمعدات الضرورية لعملية الإنتاج، وفي غالب الأحيان عند إنشاء مؤسسة فإن عملية شراء الآلات والعتاد تكون مكلفة جدا، وهذا يمثل عبئا ثقيلا على المؤسسات، مما يعني أن السنوات الأولى للنشاط سوف تتحمل أعباء كبيرة نتيجة تسديد قيمة هذه العمليات.

وفي كثير من الأحيان عندما يقوم الأفراد بعملية الإستثمار فانهم يطلبون قروض لتمويل عملياتهم، وهذا القرار(طلب القرض) يمكن أن يكون خطيرا لأنه سيرهن إستثمارية المؤسسة. لهذا فقبل أن يقدم البنك على منح هذه القروض، سوف يدرس العملية المراد تمويلها من حيث المردودية المنتظرة منها، وقياس درجة المخاطرة.

وبشكل عام هناك نوعين رئيسيين لتمويل عمليات الإستثمار، وهذا حسب معيار الزمن:

أ) الإئتمان المتوسط الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الإستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن الأخطار الأخرى المتعلقة بإحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.

ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتحريك لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير قابلة للتحريك. 1.

1. قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتحريك : و هي القروض التي لا يمكن للبنك تحريكها أو تحويلها إلى سيولة عند الحاجة لأنها غير مضمونة بأوراق ، و ذلك بخصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، و هنا تبرز مخاطر تجميد الأموال و احتمالات عدم السداد التي قد تنتج عن التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المركز المالي للعميل المقترض و بالتالي هناك خطر أزمة السيولة قائم بشكل كبير، لذلك يجب على البنك أن يدرس هذا النوع من القروض جيدا قبل الموافقة على منها ، و أن يحسن برمجة تسديدها بشكل لا يهدده بأزمة سيولة.

2. قروض متوسطة الأجل قابلة للتحريك : و هي القروض التي تربط بأوراق متوسطة الأجل قابلة للتحريك أي إمكانية إعادة السيولة لهذه القروض بخصم هذه الأوراق لدى مؤسسة مالية متخصصة و تقوم هذه الأخيرة بخصمها لدى البنك المركزي ، و يلجأ البنك عند الخصم الى البنك المركزي مباشرة ، و يلاحظ في هذا النوع أنه أقل خطورة لأنه يجنب البنك خطر تجميد الأموال و الوقوع في أزمة مالية. 2.

ب) الإئتمان الطويل الأجل: هذا النوع من القروض موجه لتمويل الإستثمارات التي تتطلب أموال كبيرة لا يمكن أن تحصل عليها المؤسسات وفق الطرق السالفة الذكر، أو من عند المساهمين والمالكين كمصادر، فالحل الممكن هو اللجوء إلى القروض ذات أمد بعيد ، تتراوح مدته بين سبعة (07) سنوات إلى أكثر من عشرين (20) سنة ونظرا لضخامة المبلغ كما سبق الذكر، فإن البنوك التجارية لا تستطيع منح هذه المبالغ لوحدها وهو ما أدى إلى بروز مؤسسات متخصصة في تقديم هذه القروض بحكم طبيعتها.

ويمكن إعطاء أمثلة عن أهم الإستثمارات التي تمول هذه القروض (المباني، الأراضي، التجهيزات الثقيلة...).

و لتجنب المخاطر الناتجة عن هذه القروض ، فإن أغلب البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة تطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة سوقية أعلى من المبلغ المقدم على سبيل القرض للحيطه والحذر في إقتصاد مشبوه التاكيد . 3.

1-الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص76

2- سليمان ناصر ، مرجع سابق ، ص49 . ص48

3-عبد المؤمن ندية ، و اخرون ، تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتماد المستندي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، ، جامعة الجزائر ، .

10ص2004/2005

المطلب الثالث : وظائف الائتمان المصرفي و خصائصه

الفرع الأول : وظائف الائتمان المصرفي

للائتمان المصرفي أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية وهذا يعود لوظائفه العديدة والمتعددة ودوره البالغ في تنمية الإقتصاد حيث يمكننا تلخيص اهم وظائف الائتمان فيما يلي.1.

أولا - "وظيفية الإنتاج:

أصبح اللجوء الى البنوك أمرا ضروريا وذلك لتزايد إحتياجات الإستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الإستثمارية مما تستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال ، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الإستثمار.

ثانيا - "وظيفة تمويل الإستهلاك:

يمكن الحصول على السلع الإستهلاكية عن طريق الائتمان الذي يقدمه البنك وهذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل ، أي المقصود بهذه الوظيفة حصول المستهلكين على السلع الإستهلاكية حاليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الائتمان.

ثالثا - "وظيفة تسوية المبادلات:

يستخدم الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشيكات كوسيلة للتبادل مع إعتداد أقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة.

هذه الوظائف الأساسية للائتمان تنعكس أثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الإقتصاد الوطني خصوصا ، وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي ، الإستثمار و الإدخار.

1_غازي عنابة ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار البيارق ، الأردن 1998 ، ص60 ،

الفرع الثاني " خصائص الائتمان المصرفي:

يمتاز الائتمان المصرفي بتوليفة من الخصائص تتكون في عدة نقاط إلا وهي المبلغ، الفائدة، الضمانات والمدة. 1.

أولا - "الثقة": تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية.

ثانيا - "الغرض من القرض": ويمثل الهدف من اللجوء إلى الإقتراض.

ثالثا - "المبلغ": هو قيمة المال الممنوح إلى القرض بطريقة مباشرة، و القابل للصرف فورا بمجرد إتمام الإتفاق.

رابعا - "الفائدة": وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الإتفاق الى نهاية المدة.

خامسا - "الضمانات": تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهون أي عندما لا يستطيع العميل تسديد القرض يستطاع من خلال الضمانات إسترجاع قيمته.

سادسا - "المدة": هي الأجل الذي يمنح للمستفيد من أجل إرجاع قيمة القرض أو الفوائد أو كلاهما معا، وتصنف المدة إلى ثلاث أقسام:

- المدة القصيرة لا تتعدى سنتين (18 شهرا في القانون الجزائري).
- المدة المتوسطة تتراوح ما بين (18 شهر أو 7 سنوات).
- المدة الطويلة تتراوح ما بين (7 سنوات على الأقل و 20 سنة على الاكثر).

المبحث الثالث : ماهية التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية ، وتسديد جميع مستحققاتها و نفقاتها ، و لهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية واثرها على عمل المنشأة الاقتصادية¹ .

المطلب الأول : تعريف التمويل وأهميته الفرع الأول : تعريف التمويل:

إن للتمويل معنيان أحدهما حقيقي والآخر نقدي:

فالمعنى الحقيقي يقصد به " توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والمواد لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة، وتتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال السلع الاستهلاكية " .

أما المعنى النقدي فهو "إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة " .²

ويعرف التمويل على أنه " توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وتوفير الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت " .

ويعرف التمويل أيضا بأنه " البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية " .³

ويعرف أيضا " أنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقد واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة للاستثمار والعائد المتوقع منه والمخاطر المحيطة به واتجاهات السوق " .

كما له تعريف آخر "توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة ويقدر المطلوب واستغلالها الأمثل لتغطية حاجة المشروع" .

1_ أحمد بوراس ، ، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم لنشر و التوزيع ، 2008 . ص24

2_ عبد الجليل ناوي ، و اخرون ، مرجع سابق ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، جامعة الوادي 2007/2008 . ص57

3_ بن قيراط عبد العزيز ، و اخرون ، تمويل المشاريع الإستثمارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة 2008/2009 ، ص02 .

الفرع الثاني "أهمية التمويل:

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات. من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في: 1

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها،
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني ،
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات،
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي،
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية و التمويل الدولي،
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها عندما أمثلا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن.

المطلب الثاني : أنواع التمويل

تختلف أنواع التمويل باختلاف وجهات النظر التي ينظر إليها ويمكن تقسيمه على أساس عدة معايير:

الفرع الأول " من ناحية المدة الزمنية:

وينقسم التمويل من هذه الناحية إلى ثلاثة أنواع:1

أولاً - "تمويل قصير الأجل : يقصد به تلك الأموال التي تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور والأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إجراءات نفس الدورة الإنتاجية ، وهذا في الحالات العادية لسير نشاط المؤسسة.

ثانياً - "تمويل متوسط الأجل : ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال لأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية.

ثالثاً - "تمويل طويل الأجل : ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء تحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات تؤدي إلى زيادة إنتاجية للوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق (استثمار رأسمالي).

الفرع الثاني : من ناحية مصدر الحصول على الأموال : وهناك نوعين هما:2

أولاً - "تمويل ذاتي (داخلي) : يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية ، وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون و تنفيذ الإستثمارات و زيادة رأس المال العامل ، و بتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة و التي ممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الإسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية الناتجة عن إدارة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة و كذلك مخصصات الإهلاك و المؤونات، من خلال ما سبق يمكن إستخلاص:

1_حمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 27 ص 28 .

2_عبد الغفار حنفي ، رسمية زكي قربانقص ، مدخل معاصر في الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 171

أن التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل التمويل المتولد عن مجموع النشاط الإستغلالي و المالي و كذا الإستثنائي للمنشأة خلال الدورة الإنتاجية و المعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي .

ثانيا - "تمويل خارجي : ي تضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ، و يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي والإحتياجات المالية للمؤسسة أي أنه يكمل التمويل الداخلي بغرض تغطية المتطلبات المالية سواء الإستثمارية أو الجارية ، و يمكن حصر المصادر الخارجية للحصول على الأموال لتمويل الإستثمارات فيما يلي: 1

- (أ) الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول.
- (ب) الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة.
- (ج) الحصول على أموال من البنوك في شكل قروض مصرفية قصيرة أو طويلة الأجل.

الفرع الثالث : من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل : ويوجد نوعان: 2

أولاً" – تمويل لغرض الاستغلال : يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما على ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

ثانيا" – تمويل لغرض الاستثمار : يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية لمشروع كإقتناء الآلات والتجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي، وما من ذلك من العمليات التي تترتب عنها.

المطلب الثالث : مخاطر و ضمانات التمويل

الفرع الأول " مخاطر التمويل:

للمستثمر أهداف أساسية منها للحصول على فوائد كبيرة تفوق تكاليف الاستثمار وهو ما لا يتحقق إلا بالمرور عبر عمليات مالية تكون صعبة بسبب المخاطر المختلفة قد تحدث أثناء القيام بعمليات التمويل، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

1- المرجع السابق ص172.

2-عباسي دليلة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 3 .

أولاً - مخاطر حسب الزمن:

- أ) مخطر الصنع : وينجم عنه أثناء عملية الصنع أي عند إنجاز الطلبية وقبل عملية التسليم ، فقد يحدث انقطاع أو توقف عن الصنع ويكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة مثل حادث سياسي في بلد المشتري وبالتالي يكون البائع أنفق مصاريف لا يمكن أن يسترجعها من قبل المشتري.
- ب) مخطر اقتصادي : ويظهر خلال فترة التصنيع وهو ناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية لبلد المورد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة ارتفاعها.

ثانياً - مخاطر حسب طبيعة الخطر:

- أ) الأخطار السياسية : وهي احتمال حدوث أزمات بين البلدين المتعاملين أو التغيير في الحكومات ومنها الحروب والانقلابات العسكرية ، وكل هذا يؤدي إلى خلق مشاكل فيما يخص تسوية الديون.
- ب) المخاطر التجارية : وهي عدم توفر السيولة للمشتري أو عدم دفعه في الأجل المستحقة أو كذلك عدم استقرار الحالة المالية ، أو مخاطر تتعلق بعملية تصريف البضائع... إلخ.

ثالثاً - المخاطر المالية (مخاطر سعر الصرف):

- أ) على الواردات : ويلعب سعر الصرف التوازن في الواردات والصادرات أي في الميزان الحسابي وتؤثر سياسته على الواردات بحيث يؤثر من حيث الطلب عليها والعملات المتاحة لتمويلها، ويؤدي التخفيض في العملة في أغلب الأحيان في زيادة الواردات مما يتوقع المستوردون الوطنيون ارتفاع جديد في الأسعار ونقص الصادرات للاستفادة من فارق تغيير سعر الصرف بسبب انتظار المستوردين الأجانب تخفيض جديد في العملة ، ومن المفروض أن تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة الإيرادات من العمولات الأجنبية ، وهذا التخفيض كثيراً ما يؤدي إلى عكس ذلك ، فهو يؤدي إلى ارتفاع الواردات ، فلو أن الجانب الأكبر يتكون من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية أدى إلى ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج وعليه ترفع الأسعار وهو الأمر الذي يعرقل زيادة الصادرات . 1

- ب) على الصادرات : على الخزينة والمؤسسة المصدرة إتباع إستراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات وذلك من خلال أهداف المديرية العامة فيما يتعلق بالمخاطر المالية، إن البنك مكلف باتخاذ التزامات وإجراءات في مختلف العمليات ويتوجب عليه إحاطة نفسه بما يلزم من ضمانات ، ومن المعروف أن عملية التصدير تستلزم أموالاً طائلة فهي غالباً ما تكون معنية من قبول التحويلات البنكية ومن المؤكد في حالة تلقي الصعوبات في إتمام العملية التصديرية فإن الممول الذي مول هذه العملية سيتعرض لمخاطر مالية قد تؤثر على توازنه المالي وأبعد من ذلك على الالتزامات المالية الأخرى اتجاه المتعاملين الآخرين الأمر الذي يسبب مشاكل كبير للبنك الممول وللمصدر نفسه بسبب الأضرار التي تلحق به.

1_ عبد المؤمن ندية ، مرجع سابق ، ص 25 .

رابعاً - "مخاطر أخرى:

- أ) مخاطر السيولة : وهي عدم وجود سيولة لذلك ينبغي أن يكون للبنك الممول ذو مركز مالي سائل يتكون في احتياطات أولية كافية وموجودات يمكن أن تتحول إلى سيولة.
- ب) مخاطر الاستثمار : والمتمثلة في انخفاض أسعار الأسهم و السندات الموجودة في محفظة الاستثمار العائد إلى البنك.
- مخاطر السرقة والاختلاس .
 - مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة .
 - مخاطر عدم تسديد أقساط القروض المقدمة إلى العملاء . 1

الفرع الثاني : الضمانات البنكية للتمويل

إن الدراسات التي يقوم بها البنك قد تكون غير كافية ومهما كانت درجة التقدير فإن المستقبل لا يمكن معرفته بدقة أو بدرجة تؤكد % 100 لذلك تلجأ البنوك لتقديم الدراسات بالضمانات التي تعد مدعمة لثقة البنك في عمله .

أولاً - "العقود المتعلقة بالضمانات : عند منح قرض فإن البنك يتحمل خطر عدم التسديد والمخاطر الأخرى التي يتحملها كثيرة أيضا يعتبر البنك أن قدرة زبونه غير كافية للتقليل من المخاطر والخطر الذي يمكن أن يجده هو خطر عدم إيجاد أمواله ولهذا فهو يقوم بفرض ضمانات موضوعة لصالحه تقوم بتغطيته ولهذا فإن عقد الكفالة الذي يعتبر شكل من أشكال الضمانات الشخصية . 2

ثانياً - "أنواع الضمانات : لكي يؤمن البنك من نتائج المخاطر المرافقة لعملية القرض فإنه يلجأ إلى طلب ضمانات فهذه الأخيرة تكون مقابل القروض لأنها تعتبر مدعمة لثقة البنك في عمله وقد تكون هذه الضمانات شخصية وقد تكون حقيقية.

أ) الضمانات الشخصية : يتم الضمان الشخصي بتدخل شخص آخر خلاف المقترض و تعهد بسداد القرض (رأس مال المقترض و الفوائد المترتبة و كذا تكلفة القرض)، و في حالة توقف المدين عن الدفع للبنك يمكن الرجوع على الفرد الضامن، هذا الأخير يعد البنك بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق ، و على هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ، و لكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن ، و في إطار الممارسة ، يمكن أن نميز نوعين من الضمانات الشخصية و هما : الكفالة و الضمان الإحتياطي.

1- نفس المرجع ، ص 26 .

2- عبد الجليل ناوي ، و آخرون ، مرجع سابق ، ص 61 .

1-الكفالة الشخصية : الكفالة هي نوع من الضمان الشخصي ، التي يلتزم بموجها شخص معين بتنفيذ الإلتزامات المدين تجاه البنك إذ لم يستطع الوفاء بهذه الإلتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

و من الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد الاحتمالات سيئة في المستقبل ، ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الإحتمالات السيئة و المتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

و نظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير، و يتطلب أن يكون ذلك مكتوبا و متضمنا طيبة الإلتزام بدقة ووضوح ، و ينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للإلتزام و المتمثلة على وجه الخصوص لعناصر التالية:

- موضوع الضمان.
- مدة الضمان .
- الشخص المدين. (الشخص المكفول) .
- الشخص الكافل .
- أهمية و حدود الإلتزام .

و عليه، تبقى الكفالة عبارة عن فعل رضائي ووحيد الجانب ، و يتمثل وجه الرضائية في أن قبول دور الكافل لا يخضع إلى أي شكل من الأشكال القانونية و المألوفة ، كما أن عنصر أحادية الجانب ينعكس في أن اتفاق الكفالة لا يحرر إلا في نسخة واحدة

و من جهة أخرى ، و نظرا لأهمية موضوع الكفالة ، تجبر الأنظمة المختلفة البنوك على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين محل الإلتزام و آجاله و ذلك خلال كل فترة معينة ، و يمكن أن تسلط بعض العقوبات على البنوك التي لا تلتزم بهذا الأمر، و من الواضح أن مثل هذا الإجراء يهدف إلى تفادي الكثير من المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك و الكفلاء .

2- الضمان الاحتياطي L'AVAL : في كثير من الأحيان يقوم الشخص بتحرير الورقة التجارية إلى شخص آخر و يرفض المستفيد أو المظهر إليه (الحامل الشرعي) قبول استلام هذه الورقة ، وذلك لضعف الثقة المالية لديه عند الشخص (المضمون) لذلك يطلب من الشخص الذي ظهر الورقة التجارية إليه تأميناً لكي يقبلها و يطمئن إلى وفاء الورقة التجارية ، و هذا التأمين يكون إما رهناً يسلمه إليه أو كفالة شخصية ، و هذه الكفالة هي التي أطلق عليها الضمان الإحتياطي.

يقدم الضمان الإحتياطي عادة ، عندما يكون هناك توقيع ضعيف أو مشكوك فيه ، فيأتي الضامن الاحتياطي لتقوية الثقة لدى الحامل ، فالضامن الاحتياطي إذن من ضمانات الورقة التجارية ، و يمنحها الثقة كما أنه يسهل تداول الورقة التجارية ، و خاصة إذا كان الكفيل مصرفاً أو مؤسسة مالية حيث أن هذا الضمان يجعل الورقة التجارية تتداول بسهولة كتداول النقود الورقية إلى حد ما.

و الضمان الإحتياطي يجوز في جميع الأوراق التجارية إلا أنه في الشيكات قليل الوقوع ، و ذلك لأنها تسحب عادة على المصارف.

3-تأمين الاعتماد ASSURANCE CRÉDIT:وتقوم به المؤسسة التأمين أو هيئة التأمين لحساب المستفيد من الإعتماد وهذه لتغطية خطر تعذر الوفاء بمبلغ الإعتماد مثلا: قد يفلس البنك الفاتح للإعتماد أو قد يتعذر على البلد الذي ينتهي إليه ذلك البنك بسبب ظروف مدنية (الحرب) تمويل مبلغه إلى بنك المستفيد.

وعقد التأمين هو ضمان شخصي يقوم به الشخص المعنوي، وكذلك الهيئة أو البنك وهذا النوع من الضمان لا يوجد في الجزائر.1

ب) الضمانات الحقيقية: هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لدينه كالعقارات والمنقولات و هذا ما يسمى بالرهن (Gage)، و تركز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان ، و تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات العقارية ، يصعب تحديدها هنا، و يعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن ، و ليس على سبيل تحويل الملكية، و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض ، و يمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض ، و في الواقع يمكن أن يشرع في عملية البيع هذه خلال خمسة عشر () 15 يوما ابتداءً من تاريخ القيام بتبليغ عاد للمدين.

وتتمثل الضمانات الحقيقية في :

1- الرهن الحيازي (رهن رأس المال المنقول):هو عقد يقوم من خلاله الدائن أو شخص آخر لصالح المدين برهن الأموال المنقولة والخاصة به ضمانا لأموال الدائن في حالة عدم تسديده في تاريخ الاستحقاق بحيث أن هذا الأخير الدائن أو الشخص الثالث هو القادر على نقل الملكية وبفضل هذا العقد فإن الدائن أو الشخص الآخر الثالث يتعرف بضمان والعقد بين الشيء المضمون ويحدد بشكل جيد مثل الذهب كما أن الدائن " البنك " يقوم بتحديد الأموال المنقولة والمرهونة لأمره عن طريق اجراءات رسمية يقوم بتحديدتها القانون

-الرهن الرسمي أو العقاري : الرهن الرسمي هو عقد يكتسب به الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه يكون له وبمقتضاه أن يتقسم على الدائنين التاليين له في المرتبة استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار حيث يتم تسجيله في السجل العقاري مع بقاءه بيد صاحبه المدين وهذا الضمان استحقاق الدين ويمنع من استعماله أو التصرف به إلا بعد تسديد ما عليه من دين وهذا النوع من الرهن يلاءم القروض الطويلة الأجل بحيث أنها تعتبر كضمانات أكيدة ومحقة وهي لا تستعمل كضمان للديون قصيرة الأجل وهذا السبب التسديدات السريعة للمدين . 2

1_عبد الجليل ناوي ، و آخرون ، مرجع سابق ، ص62 ،

2_عبد الجليل ناوي ، و آخرون ، مرجع سابق ، ص63 .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الدراسة نجد أن التمويل و البنوك يعتبران اساسيتان في النمو الاقتصادي للبلد ، و لا يمكن لإحدهما أن تؤدي المهام التي أوجدت من دون وجود الخلية الأخرى ، فالتمويل يستمد فعاليته من المؤسسات التي تقوم به و هي البنوك بصفة خاصة ، لأن مهامها هي تغطية العجز المالي للنظام الإقتصادي بمختلف وحداته و ذلك لكي يتسنى لهذه الوحدات القيام بنشاطاتها على أكمل وجه و هذا لا يكون إلا عن طريق التمويل الخارجي لها من طرف البنك ، أي تقديم القروض بمختلف أنواعها و وضعها تحت تصرف هذه الوحدات الإقتصادية .

الفصل الثاني

المشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها

تمهيد:

رغم انتشار المشاريع الإستثمارية بمختلف أنواعها ، إلا أن التوازن الإقتصادي و الإجتماعي في الدولة لم يتحقق ، و هذا يرجع بالضرورة إلى المخاطر المرتبطة بالإستثمار و كذا بتمويله من طرف البنوك ، و بناءا عليه يعمل مسيري المشاريع قبل الشروع فيها بدراسات جدوى مشاريعهم باستعمال العديد من الطرق و المعايير بالإضافة إلى دراسات مالية و تقنية تقوم بها البنوك لتمويل المشاريع مقابل ضمانات و شروط محددة مسبقا. كما تسعى الدولة لتوفير مختلف الظروف من أجل زيادة المشاريع و توسيعها و هذا سعيا للتطور و تنمية إقتصاد البلد.

و حاولنا في هذا الفصل التطرق لأهم ما تتضمنه المشاريع الاستثمارية و طرق تقييمها حسب التقسيمات التالية:

- اساسيات حول المشاريع الإستثمارية .
- دراسة الجدوى واختيار المشروع الأمثل .
- الدراسة المالية و التقديرية للمشروع الإستثماري.

المبحث الأول : أساسيات حول المشاريع الإستثمارية

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الإستثمارية من أهم القرارات وأخطرها نظرا لإرتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الإقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذا المشروع الإستثماري او فشله له عدة آثار على البنك ، لذا يتوجب على البنك القيام بدراسة واسعة لتلك المتغيرات قصد التقليل من المخاطر وتعظيم أرباحهم.

ولما كانت المشاريع الإستثمارية العمود الفقري لأي تطور إقتصادي وأساس النمو الإقتصادي على المستويين الجزئي والكلبي ، لهذا فإن إختيار نجاعة اي مشروع إستثماري يتطلب دراسة العوامل المؤثر فيه ، وهذه العوامل متمثلة في المؤشرات الإقتصادية التي تؤثر على مرد ودية هذا الإستثمار.

المطلب الأول : المشروع الإستثماري و أنواعه

تسعى الدولة لتوفير مختلف الظروف من أجل زيادة المشاريع الإستثمارية وتوسيعها وهذا سعيا للتطور وتنمية إقتصاد البلاد ، وتنقسم المشاريع الإستثمارية إلى أنواع مختلفة ومتعددة كما أن المشروع الإستثماري يعتبر كإستغلال للمواهب والمهارات ورؤوس الأموال من أجل تنمية إقتصاد الوطن.

الفرع الأول : مفهوم المشروع الإستثماري

هناك عدة تعاريف أعطيت للمشروع الإستثماري أذكر منها ما يلي:1

- هو "مجموعة من الأنشطة المرتبطة و المتداخلة في نفس الوقت و التي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب".
- هو " عبارة عن مجموعة من النشاطات العملية التي تهدف غالبا الى إستغلال الموارد المالية و البشرية ، كل هذه العمليات تقوم بها مجموعة من الأفراد و المؤسسات بهدف الحصول على عوائد او مداخيل نقدية أو غير نقدية".
- هو "فكرة أولية ، الغرض منه تحقيق إستثمارات جديدة و توسيع إنجازات قديمة لذلك نجد عدة تعاريف تختلف باختلاف المفكرين و قد ذكر michailov أن المشروع الإستثماري هو " عبارة عن مجموعة من الأنشطة لعملية تهدف إلى إستغلال الموارد البشرية و المالية و المادية وهذه العمليات تقوم بها مجموعة من الافراد و المؤسسات بهدف الحصول على عوائد أو مداخيل نقدية أو غير نقدية"

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية:

هناك العديد من التقسيمات للمشاريع الإستثمارية حيث نذكر أهمها فيما يلي: 1:

أولاً- التقسيم العام:

- (أ) المشاريع المستقلة: وهي التي لا يؤثر إختيار إحداها على رفض المشاريع الأخرى أي كل مشروع مختلف عن الآخر.
- (ب) المشاريع المتناقضة: وهي التي تؤدي إلى رفض مشروع في حالة ما أختير مشروع آخر.
- (ج) المشاريع المتلازمة: إذا تم قبول مشروع فبالضرورة يتم قبول مشروع اخر ، و مثال على ذلك إنشاء خزانات المياه و أجهزة تصفية المياه.
- (د) المشاريع المكتملة: وهي التي تكمل بعضها البعض حيث أن احد المشروعين أو كلاهما يؤدي إلى زيادات إيرادات المشروع الأخر أو نفقاته.
- (هـ) المشاريع المرتبطة: هذا يعني أن قبول إحدى المشروعين يؤدي إلى الرفع من إيرادات المشروع الأخر والعكس صحيح.
- (و) المشاريع المعوضة: إذا كان إختيار أحدهما فالضرورة يؤدي على زيادة التكاليف بالنسبة للمشاريع الأخرى وانخفاض إيراداتها.

ثانياً- التقسيم الاقتصادي: وينقسم إلى: 2:

- (أ) المشروع العام: هو عبارة عن نشاط إقتصادي تقوم به الدولة.
- (ب) المشروع الخاص: هو عبارة عن النشاط الإقتصادي الذي يقوم به الأفراد أو الخواص.
- (ج) المشروعات متعددة الأطراف: هي عبارة عن مشروعات يساهم في إنشائها أطراف مختلفة الجنسيات أو يساهم في إنشائها أكثر من طرف واحد .

1_ نفس المرجع ، ص 14 .

2_ بسمه العربي بوعمران، مرجع سابق ، ص 30 .

المطلب الثاني : أهداف المشاريع الإستثمارية وأهميتها**الفرع الأول : أهداف المشاريع الإستثمارية:**

تتمثل أهداف المشاريع الاستثمارية فيما يلي : 1

- تحقيق أكبر عائد ممكن : إن الهدف الرئيسي لأي مشروع إستثماري هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل حسب المجال الإستثماري ، حيث أن من المستحيل أن نجد مستثمرا يوظف أمواله دون أن يكون غرضه تحقيق عوائد نقدية مستقبلية.
- تحديد أقصى قدر ممكن للمبيعات كوسيلة للحصول المشروع الإستثماري على شهرة في الأسواق حتى ولو أدى ذلك في أجل قصير إلى عدم توزيع الأرباح على المساهمين ، و من جهة أخرى فإن المشروع الجديد قد يعمل بدافع تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات.
- قد يكون الهدف من الإنفاق الإستثماري لمشروع هو حماية النشاط الرئيسي للخطر توقف الإنتاج وتحاول المؤسسة المستثمرة توسيع مجالها الإستثماري.
- مثال : تقوم المؤسسة بإنشاء وحدات إنتاجية مستقلة تختص في إنتاج أهم قطع الغيار التي تحتاجها هذه المؤسسة ، و هذا حتى لا تتعرض لخطر توقف الإنتاج.
- تحسين نوعية و جودة السلع المنتجة و بالتالي دخول السوق التنافسية بقوة و بدرجة كفاءة عالية .
- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد و بالتالي المساهمة في تطوير إقتصادها.
- حماية مصادر الدخل الأخرى من الضرائب حيث يلجأ المستثمرون الذين يخضعون لضرائب مرتفعة على الإستثمار الجزئي لأموالهم ، و هذا للحصول على إمتيازات ضريبية.
- العمل على رفع من المستوى المعيشي للأفراد و ذلك لإمتصاص جزء من البطالة لخلق مناصب الشغل الدائمة و المؤقتة

الفرع الثاني : أهمية المشاريع الإستثمارية

يشكل المشروع الإستثماري الخلية الأساسية في النسيج الإقتصادي للبلد و ذلك لإحالاته مساحة واسعة من النشاط الإقتصادي ، و تبرز أهميته في : 1

- مدى مساهمته في حل المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية .
 - كونه يوفر عرض عمل للراغبين ، و يقلل من وطأة البطالة .
 - يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات و التضخم .
- و هذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع إلى الإبداع و الإبتكار و تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين و في نفس الوقت يحتاج المشروع الإستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه.

1_ محمد فظيلي و اخرون ، دور البنوك في تمويل و ترقية المشاريع الإستثمارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، جامعة يحي فارس، المدينة ، 2008/2007 ص 36

2_ خليفة بن لكحل ، مرجع سابق ، ص 05 .

المطلب الثالث : خصائص المشروع الإستثماري:

هناك عدة خصائص للمشروع الإستثماري يمكن ذكرها كما يلي: 1:

الفرع الأول : إيرادات المشروع الإستثماري

و هي عبارة عن تقديرات تتركز أساسا على الدراسة التسويقية والتنبؤ على طالب منتوجات المشروع حيث أن المبيعات تشكل الجزء الأكبر و الأهم من إيرادات المشروع ، و الإيراد الصافي يعتبر كتدفق نقدي محذوفاً منه التدفقات الناتجة عن عملية إستثمارية معينة ، كما أن التنبؤ بإيرادات المشروع شيء ضروري حيث أنها تركز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ و التوقع وتقدير حجم المبيعات المنتظر تحقيقها و كذا التعرف على تفضيلات المستهلكين و أفضل شبكة للتوزيع و أقلها تكلفة ، و بالتالي تتحصل المؤسسة على علامة القرار الإستثماري ، المتضمن رفض أو قبول المشروع.

الفرع الثاني : تكلفة الإستثمار: تحتوي تكلفة الإستثمار على عدة عناصر نحد منها نوعين أساسيين و هما:

أولاً - نفقات الإستثمار : و هي عبارة عن تلك النفقات و التكاليف اللازمة لإقامة مشروع ما ، أي سعر شراء كل ما يحتاجه المشروع مضاف إليه التكاليف التي تحتوي على تكاليف النقل أو الجمارك أو التركيب و الإعداد ، حتى يصبح المشروع قابلاً للبدء في العمل ، بعبارة أخرى هي تلك التكاليف التي تنفق منذ لحظة ظهور فكرة المشروع ، و تقديمه للدراسة حتى إتمام إنجازه ثم تشغيله.

و يمكن حصر عناصر التكاليف الإستثمارية في النقاط التالية:

- الدراسة الهندسية للمشروع .
- خريطة تسلسل العمليات الإنتاجية في المشروع .
- الظروف الإقتصادية و القوانين و التشريعات السائدة. 2

ثانياً - تكاليف أو نفقات التشغيل : بعد الإنتهاء من عملية إنجاز المشروع ، تبدأ مرحلة جديدة و هي مرحلة تشغيل المشروع و التي تحتاج إلى تكاليف أخرى ، و هي عبارة عن النفقات اللازمة لتشغيل هذا المشروع التي تتمثل في الموارد اللازمة للتشغيل (نفقات الإستغلال) مثل : المواد الأولية ، أجور و مصاريف العمال و مصاريف أخرى ، كما تندرج تكاليف تكوين العمال إذا كانت آلات الإنتاج ذات تكنولوجيا عالية.

1_ محمد فظيلي ، و اخرون ، مرجع سابق ، ص 37 .

2_ المرجع سابق ص 37

الفرع الثالث : مدة الحياة

مدة حياة المشروع الاستثماري هي تلك المدة التي يحقق فيها المشروع إيرادات صافية، أي أنها عدد سنوات خدمة المشروع الإستثماري ، و يجب التفرقة هنا بين العمر الاقتصادي للمشروع و العمر الإنتاجي له ، فالأول يقصد به الفترة اللازمة لتشغيل المشروع إقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد، أما الثاني فهو عبارة عن الفترة اللازمة التي من خلالها يكون المشروع الإستثمار صالح للإنتاج.

و عند تقييم المشاريع الإستثمارية يجب تقدير العمر المتوقع و هو فترة تشغيل المشروع ، و هناك أسباب عديدة و عوامل كثيرة تؤثر في كلا العمريين و هذا في حالة الإحتفاظ بالمعدات لمدة طويلة فهذا يؤدي إلى:

- إنخفاض قيمتها السوقية .
- زيادة تكاليف تشغيلها .
- إنخفاض جودة و نوعية المنتوجات و بالتالي فقدان مكانة المؤسسة و كذا شهرتها .

الفرع الرابع : المخاطرة:

مخاطر الإستثمار هي حالة عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الإستثمار، و قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر بالإضافة للعائد المتوقع ، و تنشأ المخاطرة في الإستثمار ، لأن احتمال تحقيق العائد مرهون بالعوامل الخارجية أي خارج نطاق سيطرة المستثمر ، و متى إنخفض احتمال تحقق تلك الفوائد عن 100% تظهر المخاطرة .

و تجدر الإشارة إلى أنه هناك علاقة طردية واضحة بين المخاطرة و البعد الزمني للإستثمار ، فكلما طال زمن تحقيق العائد على الإستثمار تزداد المخاطرة ، و هذا راجع لإنخفاض احتمال تحقق العائد كلما طالت الفترة الزمنية ، حيث يجب تقييم المخاطر المترتبة عن الإستثمار قبل شروعه في الإستثمار ، و بالتالي تعتبر المخاطر و العائد أهم الجوانب التي يقرر المستثمر عليها بناء الإستثمار و العكس ، و تنقسم المخاطر إلى نوعين:

مخاطر نظامية و مخاطر غير نظامية.1

أولاً- " المخاطر النظامية : يقصد بالمخاطر النظامية تلك المخاطرة التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق و حركتها و العوامل الطبيعية و السياسية و مثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع من الإستثمار بل إنها عندما تقع تصيب جميع مجالات و قطاعات الإستثمار .

ثانياً- " المخاطر غير النظامية : و هي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار الفائدة و تدهور العمليات الإنتاجية و مثل هذه المخاطر عندما تقع تصيب مجال معين في الإستثمار و لا تصيب مجالا آخر.

1- محمد فظيلي ، و اخرون ، مرجع سابق ، ص 38 ص 39

المبحث الثاني : دراسة الجدوى و اختيار المشروع الأمثل:

المطلب الأول : دراسة الجدوى الإقتصادية:

هي دراسة علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة للإستثمار ، و التي قد تكون في كثير من الأحيان بشكل دراسات أولية تفصيلية ، و يمكن من خلالها التوصل إلى إختيار بديل أو فرصة إستثمارية من بين عدة بدائل أو فرص إستثمارية مقترحة ، و يجب أن تصنف هذه الدراسات بالدقة و الموضوعية والشمولية ، فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مدخلات المشروع (إيرادات) أكبر من مخرجاته (تكاليف) ، أو على الأقل مساوية له.

و تكمن اهمية دراسة الجدوى في أنها الوسيلة التي من خلالها يمكن الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو أفضل مشروع إستثماري يمكن القيام به؟
 - لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
 - أين يمكن إقامة المشروع الإستثماري؟
 - ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع و طرح منتجاته؟
 - من هي الفئة المستهدفة في المشروع؟
 - كيف سيتم إقامة المشروع؟
 - ما مدى حاجة المشروع من عمال و الالات و غيرها؟
 - كم سيكلف المشروع؟
 - هل سيحقق أرباحا إم لا؟
 - ما هي مصادر تمويل المشروع؟
 - كيف أختار مشروعا من مجموعة مشاريع بديلة؟
 - كيف اثبت أن المشروع مجد إقتصاديا؟
- و بعد القيام بدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع الإستثماري يمكن أن نحصل منها على إجابة للتساؤلات أعلاه كما يلي
- تقلل من احتمالية فشل المشروع و تقلل من هدر رأس المال ؛
 - تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة ؛
 - تحقق الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة ؛
 - تدعم عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

الفرع الأول : أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية : يمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً- دراسة الجدوى الأولية : هي عبارة عن دراسة أو تقدير أولي يمثل الخطوط العامة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة للإستثمار ، و التي يمكن من خلالها التوصل إلى إتخاذ القرار إما بالتخلي عن المشروع أو بالإنتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا ، و من الجوانب التي تعالجها دراسة الجدوى الأولية للإستثمار هي:

- دراسة أولية عن الطلب المحلي و الأجنبي المتوقع على منتجات المشروع ، و مدى حاجة السوق لها ؛
- دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أم تشغيلية ؛
- دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنيا ، بالتحديد احتياجات المشروع من العمال و المواد الأولية ؛
- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقتر ، و اختيار أفضلها ؛
- مدى تأثير المشروع على المستوى القومي ، و على عملية التنمية الاقتصادية ؛
- دراسة أولية عن مصادر التمويل للمشروع سواء كان التمويل ذاتي أو من مصادر أخرى ؛
- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (إيرادات) للمشروع المقترح ؛
- بيان مدى توافق المشروع مع العادات و التقاليد و القوانين السائدة في المجتمع.

ثانياً- دراسة الجدوى التفصيلية : هي التكملة للدراسة الأولية ، و لكنها أكثر تفصيلا و دقة و شمولة منها، و هي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح ، و التي على أساسها تستطيع الإدارة العليا إتخاذ قرارها نهائيا إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الإنتقال إلى مرحلة التنفيذ ، و تعتبر دراسة الجدوى الأولية و التفصيلية متكاملة و متتالية ، و لا يمكن الإكتفاء بدراسة واحدة لتكون بديلة عن الدراسات الأخرى ، و يمكن تقسيم الدراسة التفصيلية إلى الأنواع التالية:

(أ) الدراسة السوقية : و تتمثل فيما يلي:

- دراسة العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع المقترح ؛
- تقدير الطلب الحالي و المتوقع لمنتجات المشروع ؛
- تقدير حجم السوق من خلال تقدير حجم الطلب ؛
- تقدير حجم الحصة المتوقعة لمنتجات المشروع من السوق المحلية ؛
- دراسة الاثار الناجمة عن إنتاج السلع المكملة و البديلة للسلع المنتجة ؛
- من خلال لدراسة السوقية يتم تقدير الإيرادات الكلية المتوقعة للمشروع.

(ب) الدراسة الفنية و المالية : و تكمن أهمية دراسة الجدوى الفنية و المالية للمشروع فيما يلي:

- إختيار البدائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع ، و فحص الاثار المتوقعة لتلك البدائل ،
- الحكم على مدى توافر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع .

إن عدم دقة الدراسة الفنية يترتب عليه مشاكل و مخاطر مالية أو إنتاجية أو تسويقية ، قد تؤدي إلى فشل المشروع.

و من المسائل التي تعالجها دراسة الجدوى الفنية و المالية ما يلي:

1. إختيار الحجم المناسب : و ذلك للوصول إلى الحجم الأمثل الذي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة المادية و الفنية ، مع الأخذ بعين الإعتبار الدور الرئيسي لموقع المشروع الذي يحدد حجم المشروع وطاقته الإنتاجية و العوائد المتوقعة منه.

2. موقع المشروع : و يعتبر من المسائل المهمة التي تساعد في نجاح المشروع أو فشله ، و اختيار الموقع الملائم يتأثر بمجموعة من العوامل منها:

- تكلفة النقل : تعتبر من العوامل الأساسية المحددة للموقع الأمثل ، و التي تتمثل بتكلفة نقل المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج من السوق إلى المشروع ، و الموقع الأمثل هو الذي يوفراقل تكلفةنقل ممكنة ؛
- مدى القرب أو البعد من السوق : يعتمد هذا العامل على نوع و طبيعة الصناعة و المادة الخام المستخدمة في المشروع ؛
- المادة الخام : يتم تحديد موقع المشروع حسب طبيعة المادة الخام ، و هل هي فاقدة للوزن عند تصنيعها، و ما مقدار النسبة الفاقد و حجم المادة الخام و وزنها و تكلفتها و تكلفة النقل،
- الطاقة : يختلف حجم الطاقة من صناعة إلى أخرى ، حسب توفر الطاقة أو عدم توفرها و كلفتها نسبة إلى التكاليف الإجمالية للإنتاج لذلك فهي تعتبر من العوامل المحددة لموقع المشروع،
- القوى العاملة : و فرة القوى العاملة الرخيصة و ذات الخبرات و المهارات لموقع المشروع ، و مدى إحتياجات المشروع من القوى العاملة و من مختلف التخصصات ؛
- درجة التوطن : أي مدى تمركز الصناعة في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها ، و هل تعتبر منطقة جذابة أو منطقة طرد ، و منطقة مشجعة لإقامة المشروع أو لا،
- التشابك الصناعي : أي مدى العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح و المشاريع القائمة ، و التي من المحتمل ان يعتمد عليها في الحصول على المواد الأولية و الخامات ، أو تعتمد عليه في تزويدها بما ينتجه من سلع نصف مصنعة ، و هذه العلاقات الأمامية و الخلفية ، تشجع إقامة المشروع أو عدمه.
- توافر أو عدم توافر البني التحتية : إن توافر البني التحتية في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها و المتمثلة في شبكات الماء و الكهرباء و الهاتف و الصرف الصحي ، و غيرها من العوامل التي تشجع على إقامة المشروع أو عدمه.
- تقدير تكلفة المباني : هي دراسة حول تكلفة المباني و الأراضي اللازمة لإقامة المشروع ، و ذلك حسب أسعارها و مساحتها.
- تحديد نوع الإنتاج و العمليات الإنتاجية التي يتطلبها الإنتاج : فهناك ثلاث أنواع من طرق الإنتاج هي:
 - ✓ الإنتاج المستمر : في حالة و جود طلب مستمر على الانتاج و طيلة أيام السنة ؛
 - ✓ الإنتاج حسب الطلب: و ذلك حسب حجم الطلب على كل صنف يقوم المصنع بإنتاجه؛
 - ✓ الإنتاج - الإنتاج المتغير : حيث تقوم الإدارة بإنتاج كمية معينة من صنف معين لفترة زمنية معينة ؛ بعدها يقوم بإجراء تغييرالمعدات لإنتاج صنف آخر و لفترة زمنية معينة ؛
- التخطيط الداخلي للمشروع : يعتمد على المساحة اللازمة للخط الإنتاجي و المعدات المستخدمة في عملية الإنتاج و مساحة الأقسام المختلفة التي يحتاجها المشروع ؛
- إحتياجات المشروع من المواد الخام و المواد الأولية : و هنا يتم تحديد كمية و نوعية و تكاليف المواد الأولية المباشرة و مدى حاجة المشروع لها ؛

- تحديد الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج المشروع .

و من العوامل السابقة يتم تحديد التكاليف الرأسمالية و التشغيلية الكلية للمشروع الإستثماري 1.

المطلب الثاني : دراسة الجدوى البيئية

الفرع الأول : تعريف دراسة الجدوى البيئية:

يمكن تعريفها على انها " عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية و البيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية و تعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية و لا يضر بالبيئة و صحة الإنسان " 2 بتعبير مختصر تمثل دراسة الجدوى البيئية المنفعة البيئية.

الفرع الثاني : أهمية دراسة الجدوى البيئية:

تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية كون كل مشروع استثماري مرتبط بالبيئة التي يقام عليها ، فالمشروع يعتبر نظاما مفتوحا يؤثر و يتأثر بالبيئة المحيطة به ، و بالتالي فالمشروع لا يمكنه البقاء في عزلة عن البيئة ، و عليه احترام البيئة التي يعيش فيها أي إن صيانة البيئة واجب مقدس بالنسبة لمن يتعاملون معها و عدم مراعاة ذلك يدمر البيئة و يقصر من المشاريع العاملة فيها، بالإضافة إلى تحقيقها للأهداف التالية:

- ضمان قبول المشروع و الموافقة عليه من السلطات المختصة و منح التراخيص المناسبة ؛
- استبعاد اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث و أضرار خطيرة يتعذر إصلاحها ،
- تلافي منازعات بيئية بين ملاك المشروع و اطراف أخرى.

بالإضافة إلى:

- تحقيق مصلحة المستثمر خاصة في ضل طلب تمويلي من جهات دولية نظرا لأن كثير من المؤسسات التمويلية كالبنك الدولي بدأ يدخل الإعتبارات البيئية في المشاريع الإنمائية التي يمولها ؛
- إن تحليل المناخ الاستثماري يساعد على استبعاد فرص استثمارية و خلق فرص أخرى من خلال عمليات التصفية الأولى للمشروعات التي تنتهي بوضع ترتيب تنازلي للمشروعات المطروحة حسب فرص نجاحها؛
- الوفاء بالمتطلبات القانونية و بالتالي سرعة الحصول على الإجازة و الترخيص للمشروع و توضيح المسؤولية الاجتماعية و البيئية ؛
- تعتبر دراسة الجدوى البيئية وسيلة لتشجيع التنمية المستدامة من خلال تنفيذ السياسات الوطنية البيئية المستدامة .

يتمثل الهدف الأساسي من دراسة الجدوى البيئية في التعرف على العوامل البيئية المحيطة بالمشروع و تشخيصها و التنبؤ بها ، و تحديد أثارها و الفرص التي تتيحها ، و القيود التي تفرضها بما يساعد على تحقيق فعالية المشروع الإستثماري 4.

1_قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار (بين النظرية و التطبيق)، الأردن ، 2009 - 45 ص . ص 41 .

2_ خالد مصطفى قاسم ، ادارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 . ، ص 185 .

3_ يحيى عبد الغني ابو الفتوح ، دراسات جدوى المشروعات (بيئية - تسويقية - مالية) ، مصر ، 2003 ص 20 .

4_ عاطف جابر طه عبد الرحيم ، دراسات الجدوى (التأصيل العلمي و التطبيق العملي) ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ص 20 .

الفرع الثالث: خصائص دراسة الجدوى البيئية: نجدها تتميز بعدة خصائص أهمها:

أولاً - التعامل مع المستقبل: دراسة الجدوى البيئية هي دراسة مستقبلية من معطيات قائمة ، مما يجعل محتواها و نتائجها ؛

ثانياً - مبدا العمومية: فهي دراسات مطلوبة للمشاريع الخاصة و العامة ، و نجدها مطلوبة للمشاريع الصناعية ، الزراعية و الخدماتية ؛

ثالثاً - عنصر الزمن: يمثل عنصر الزمن الفترة الزمنية بين الإعداد لدراسة الجدوى البيئية و الحصول على الترخيص و الموافقة من الجهات المختصة و بين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع، و يتفاوت الوقت اللازم لدراسة البيئة بتفاوت نوع المشروع ، حجمه ، و مقدار نوعية البيانات البيئية المتوفرة.

رابعاً - المرونة: تعني إمكانية ملائمة و تكيف نتائج الدراسة عند ظهور متغيرات جديدة لم تأخذ بعين الإعتبار حيث لا وجود لمجموعة ثابتة من القضايا البيئية التي ينبغي معالجتها في أي دراسة بيئية ؛

خامساً - الفعالية: تتسم دراسة الجدوى البيئية بأكبر قدر من الفعالية حيث تتوفر نتائجها في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المشروع ، حتى و إن كانت نتائجها أولية ، فيمكن إجراء دراسة واقعية لبدائل قد تكون مرغوبة من وجهة النظر البيئية،

سادساً - عنصر التكلفة: تتفاوت التكلفة اللازمة لإعداد دراسة الجدوى البيئية بتفاوت نوع المشروع و حجمه و مقدار نوعية البيانات البيئية المتوفرة. 1

المطلب الثالث: المفاضلة بين المشاريع واختيار المشروع الأمثل

تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها اختيار الفرصة أو البديل المناسب الذي يضمن تحقيق الأهداف ، فعملية المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية يمكن أن تكون بمثابة الوسيلة التي تساعد في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة ، كما تساعد على توجيه تلك الموارد إلى إستخدام دون اخر من جهة اخرى ، و تكمن أهمية المفاضلة إلى عمليتين أساسيين هما:

أولاً - ندرة الموارد الإقتصادية: و ذلك من أجل تفادي التبذير في تلك الموارد واستخدامها بشكل عقلاني و سليم ؛

ثانياً - التقدم التكنولوجي: و هي التطورات التكنولوجية السريعة التي شملت كافة جوانب الإستثمار و الإنتاج و أعطت فرصا و خيارات عديدة ، فما على المستثمر أو المنتج إلا أن يختار البديل الأفضل. و لتحقيق الهدف المطلوب بشكل علمي و فعال يجب إتباع المراحل التالية في المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية:

1_ طلال الكداوي ، الجدوى الإقتصادية للمشروعات ، دار الحامد للنشر ، الأردن ، 2002 ص 12 .

أ) مرحلة البحث و الإعداد : و تتضمن صيغة الأفكار الأولية عن المشاريع و أهدافها و الإمكانيات المتاحة بهدف المفاضلة بينهما و اختيار البديل الأمثل ،

ب) مرحلة إعداد المشروع : و تتضمن دراسة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع وصولاً إلى مرحلة وضع الأسس العملية و العلمية لمرحلة التنفيذ حيث تتم دراسة المسائل و الإحتياجات الفنية للمشاريع المقترحة ، كتحديد الحجم المناسب ، الموقع المناسب ، التخطيط الداخلي للمشروع و تحديد الطلب المتوقع و العوامل المؤثرة فيه ، كما تضمن هذه المرحلة دراسة الجوانب المالية للمشروع المقترح و تحديد رأس المال اللازم و التكاليف و الإيرادات المتوقعة.

ج) مرحلة إختيار المشروع : و يتم من خلالها إختيار البديل الأفضل الذي يحقق الأهداف المحددة، ومن أجل أن تكون المفاضلة إقتصادية كأساس يعتمد عليه في الوصول إلى قرار سليم لابد من أن تكون عملية شاملة و دقيقة ، ونضراً لتعدد الأهداف لكل من المشاريع المقترحة و التفاصيل التي يتضمنها كل مشروع و التي لابد من أخذها بعين الإعتبار و لابد من تعدد أساليب المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية . 1

المبحث الثالث : الدراسة المالية للمشاريع الإستثمارية و طرق تقييمها

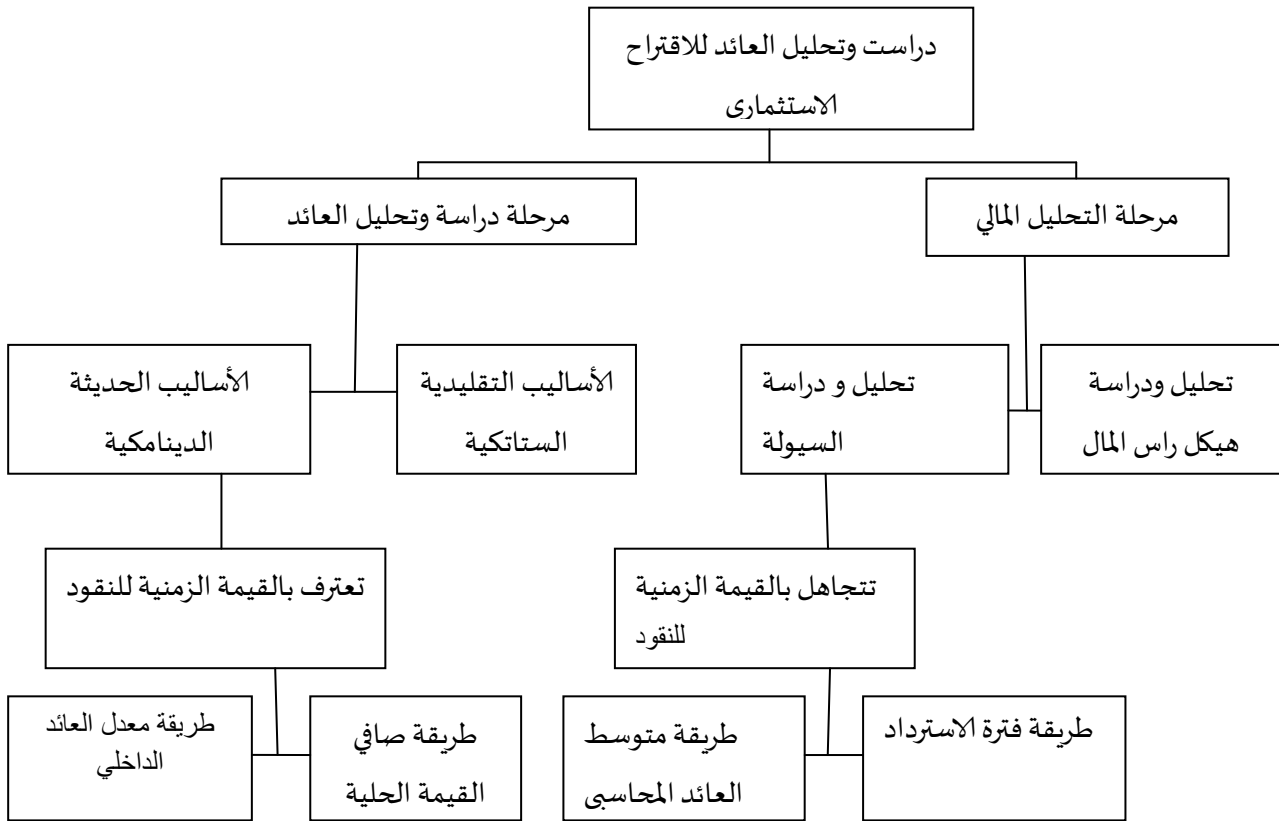
يتم دراسة المشروع الاستثماري بدراسة مالية وذلك لما فيها من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر و البنك ، فالمستثمر يقوم بهذه الدراسة من أجل تحديد نقاط الضعف و القوة لمشروعه ، كما يستعمل البنك هذه المعلومات في اتخاذ قرار تمويل المشاريع ، بالإضافة إلى ذلك فان المستثمر يقوم بحساب بعض المعايير ، و خصوصا في ضل التأكد من اجل تحديد الجدوى من هذا المشروع كما يستعمل البنك هذه المؤشرات لتمويل المشروع الإستثماري من عدمه.

الخطوة الأولى في عملية التقييم و المفاضلة بين الإقتراحات الإستثمارية هي التعرف على المنافع المتوقعة و مقارنة هذه المنافع بالتكاليف ، حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة . 2
ويمكن تبين مراحل تقييم الربحية التجارية وأهم الطرق التي تستخدم في تقييم من خلال الشكل التالي:

1_ قاسم نايف علوان ص 46/ص 47 .

2_ عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، 2002 ، ص 269 .

الشكل رقم (1-11) مراحل تقييم الإقتراح الإستثماري وأساليب التقييم.



المصدر: عبد الغفار حنفي، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني مصر 2002 ص 270.

من الشكل يتضح لنا دراسة وتحليل العائد لمختلف المشروعات الاستثمارية يقسم إلى مرحلتين:

1- المرحلة الاولى: تسمى مرحلة التحليل المالي ، حيث يتم فيها الأخذ في الحسبان الآثار أو المعاملات المالية المترتبة

على تنفيذ الإقتراح أي المشروع الإستثماري ، هذه المرحلة عموما خاصة بالتمويل.

2- المرحلة الثانية: هي مرحلة قياس العائد المتوقع من الإستثمار أي قياس الربحية المتوقعة

من المال المستثمر بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة المشروع ، وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذا أقساط سداد هذه القروض ، وبصفة عامة يمكن تقسيم طرق تقييم المقترحات الإستثمارية إلى مجموعة تتجاهل القيمة الزمنية للنقود تسمى بالطرق الستاتيكية 'وأخرى تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود يطلق عليها مجموعة الطرق الديناميكية .

المطلب الأول : التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

تعرف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي بين الموارد المالية في الميزانية من جهة و استعملاتها من جهة ثانية حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعملاتها في مدى تحقيقها للتوافق و قد استعمل المحللون ثلاث توازنات مالية هي : رأس المال العامل ، الإحتياج في رأس المال العامل و الخزينة . 1

الفرع الأول : رأس المال العامل الصافي أو الدائم (FRN) :

ويسمى بهامش الأمان أو الضمان إذ أنه يعبر عن مدى تمويل الأموال الدائمة (بعد تغطيتها لجميع الأصول الثابتة) لجزء من الأصول المتداولة ، لذلك يجب ان يكون موجبا ، و هو يحسب بالعلاقة التالية : 2

$$\begin{aligned} \text{رأس مال العامل الصافي (الدائم)} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس مال العامل الصافي (الدائم)} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

وهناك مفاهيم اخرى لرأس مال العامل:

أولاً - " رأس مال العامل الخاص : يعتبر (اذا كان موجبا) الجزء من الأموال الخاصة التي تمويل الأموال المتداولة و هذا يعني ان الأموال الخاصة لا تغطي فقط الاصول الثابتة بل تمويل جزء من الأصول المتداولة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{أصول ثابتة}$$

ويتعويض القيم بما يساويها ينتج:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{رأس مال العامل} - \text{ديون طويلة الاجل}$$

ثانياً - " رأس مال العامل الإجمالي : يعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموع الأصول المتداولة و التي تستعمل لدورة استغلالية واحدة و حسابه يكون ، أي أن:

$$\text{رأس مال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}.$$

و منه:

$$\text{رأس مال العامل الإجمالي} = \text{قيم الإستغلال} + \text{القيم المحققة} + \text{القيم الجاهزة}$$

$$\text{رأس مال العامل الإجمالي} = \text{ر م ع الدائم} + \text{د . ق . الأجل}.$$

1_ بسمة العربي بوعمران ، مرجع سابق ، ص 36 .

2_ سليمان ناصر ، مرجع سابق ، ص 60 .

ثالثاً- رأس مال العامل الخارجي : و هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس مال العامل الخارجي و التي تمول كذلك رأس مال العامل الإجمالي ، أو الأصول المتداولة و الاحتياج يحسب بالعلاقة التالية : 1
رأس مال العامل الخارجي = رأس مال العامل الإجمالي - رأس مال العامل الخاص.

الفرع الثاني : الإحتياج في رأس مال العامل:

و يعرف بأنه الفرق بين الإحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) و الموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفيات المصرفية) ، و يحسب بالديون قصيرة الأجل و يحسب احتياج رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

الإحتياج في رأس مال العامل (BFR) = (قيم جاهزة + القيم الغير جاهزة) - (مجموع ديون قصيرة الاجل + سلفيات المصرفية).

أو

الإحتياج في رأس مال العامل (BFR) = (مجموع الاصول المتداولة - القيم جاهزة) - (مجموع ديون قصيرة الاجل - سلفيات المصرفية).

فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فيعبر هذا عن حاجة المؤسسة إلى موارد اخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، اما اذا كان هذا الفرق سالب فإن المؤسسة لا تحتاج لرأس مال عامل بل هذه القيمة سالبة . 2

الفرع الثالث : الخزينة:

من الممكن تعريفها بأنها مجموعة الأموال التي تملكها المؤسسة و هي تشمل صافي القيم الجاهزة ، أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ مالية.

و لكي تكون المؤسسة في وضعية جيدة من الناحية المالية ينبغي أن تكون لديها خزينة معتبرة و كلما كانت النتيجة موجبة كلما كان ذلك أفضل لها.

و تحسب بالعلاقة التالية : 3

الخزينة = رأس مال العامل - إحتياج في رأس مال العامل

1_ سميحة بالخروف ، مرجع سابق ، ص 34.

2_ سليمان ناصر ، مرجع سابق ، ص 61.

3_ ناصر دادى عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 . ، ص 51

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

يعتبر التحليل المالي بإستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية ، و يمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي ، وإنما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي و المركز النقدي و الأداء و تقييم قرارات الإستثمار و قرارات التمويل . 1
و تنقسم هذه النسب إلى أربعة عناصر أذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: نسب التوازن الهيكلي (نسبة التمويل):

أولاً - نسبة التمويل الدائم:

و هي النسب التي تبين مدى إستقلالية أو مديونية المؤسسة و كذلك الإستعمال الجيد لأموالها و منها:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

و هي تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة ، و يجب أن تكون أكبر من 1 لأنها تدل على وجود رأس المال العامل الصافي أي هامش الأمان . 2
ثانياً - نسبة التمويل الذاتي : و هي تبين مدى تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة لأصولها الثابتة ، و هذا ما يوفر لها نوعاً من الإستقلالية ، و من الأحسن أن تكون النسبة < 1 و يمكن أن تكون أقل و لكن بأقل مقدار ممكن ، و تحسب كالتالي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1_ حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 175 .

2_ سليمان ناصر ، مرجع سابق ، ص 61 .

الفرع الثاني: نسبة المديونية:

يهتم البنك أو المستثمر في حالة التمويل الطويل الأجل بمعرفة مدى قدرة الأموال الخاصة إلى مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل بما فيها القروض محل الدراسة ، وهو ما سيعطي البنك فكرة عن مساهمة اصحاب المؤسسة في تمويل نشاطهم و عن مدى اهتمامهم بنجاح المؤسسة . وتنقسم هذه النسب إلى ما يلي:

أولاً" – نسبة الإستقلالية المالية: و هي تبين مدى إستقلالية المؤسسة و اعتمادها على أموالها الخاصة ، لأن الأموال الخارجية هي عادة تكون ديون و لها تكلفة ، و النسبة النموذجية هي بين 1 و 2 فإذا تساوت مع 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر.

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

هناك نسبة مشابهة للنسبة السابقة تعطينا نفس المدلول و هي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{رأس مال الخاص}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

و النسبة النموذجية هي بين 0.3 و 1 .

ثانياً": – نسبة قابلية التسديد:

و هي تبين مدى ضمان أموال المؤسسة الموجودة على شكل أصول للوفاء بديونها في حالة إفلاسها و تصفيتها ، و يستحسن أن تكون هذه النسبة = 0.5 كحد أقصى . 1

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$$

الفرع الثالث:نسبة السيولة العامة :

و تسمى أيضا بنسبة الملائمة النسبية ، و هي نسبة شبيهة بنسبة التمويل الدائم لأنها تدل على وجود رأس المال العامل الصافي أي هامش الأمان ، لذلك يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

أولاً" – نسبة سيولة الأصول:

و هي تبين مدى سيولة الأصول في المؤسسة أي إمكانية تحويلها إلى سيولة بسرعة ، و بما أن الأصول المتداولة أكثر سيولة من الثابتة ، فإننا نقيس حجم الأصول المتداولة مقارنة بإجمالي حجم الأصول ، و كلما كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 فهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة و هي حالة جيدة ، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ثانياً" – نسبة السيولة المختصرة:

و تسمى أيضا نسبة سيولة الخزينة العامة ، و هي تقيس مدى تغطية الحقوق للديون القصيرة الأجل ، و النسبة النموذجية تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى فإذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة و إمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة و الغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة الأجل أو أقل . 1

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم الغير جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$$

ثالثاً" – نسبة السيولة الحالية أو الأنئية:

و هي تبين مدى كفاية الأموال الجاهزة لتغطية الديون القصيرة الأجل و النسبة النموذجية هي 0.2 و 0.3 إذا كانت هذه النسبة مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في إستخدامات أخرى و تعطي أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة و بقي فائض منه جامد لم يستخدم ، و تعطى بالعلاقة التالية : 2

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

1_ نفس المرجع ، ص 63

2_ نفس المرجع ، ص 64

الفرع الرابع : نسبة المردودية:

هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها و ينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية ، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة.

أولاً" – نسبة المردودية المالية: تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة و تسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / 100 * \text{الأموال الخاصة}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية و كلما قلت أو إنعدمت كلما لزم على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية . 1

ثانياً" – نسبة المردودية الإقتصادية: تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية و تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها:

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / 100 * \text{مجموع الاصول}$$

ثالثاً" – نسبة المردودية التجارية : (معدل دوران الاصول الثابتة): تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الاصول الثابتة ، حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي « x » دينار من المبيعات و كلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها و تعطى بالعلاقة التالية : 2

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / 100 * \text{الأصول الثابتة}$$

1 http://www.google.fr/#hl=fr&gs_nf=1&cp=16ags_id=sz&&xhr=t&q=f264.dok+%D9%85%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9&pf
زيننة قمري ، واقع إستخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكسكدة و دورها في اتخاذ القرار ، كلية العلوم الإقتصادية ، و .p&scient

علوم التسيير ، جامعة سكيكدة ، ص12 /05/18 2013 16:38

2- نفس المرجع، ص 13

المطلب الثالث : المعايير المستعملة لتقييم المشاريع الإستثمارية

الفرع الأول : المعايير التقليدية المستعملة لتقييم المشاريع الإستثمارية " الستاتيكية"

ان عملية تقييم المشروع الإستثماري وفق الأساليب التقليدية (المعايير التي لا تأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود) تتم وفق مجموعة من معايير ، وهي تلك المعايير التي تهتم المستثمر الفرد دون النظر إلى أثر المشروع الإستثماري على الإقتصاد ككل ، وذلك للحصول على قرار نهائي إما قبول المشروع أو رفضه أو تفضيل مشروع ما على مشروع اخر ، وهذه المعايير في ظروف التأكد و ذلك لتوفر كافة المعلومات عن البدائل المقترحة ، و تنقسم هذه المعايير إلى ما يلي:

أولاً - معيار فترة الإسترداد (DR) : méthode du délai de récupération :

وهو عبارة عن معيار زمني ، و يعتبر من الطرق التقليدية في تقييم المشاريع الإستثمارية ، و تبين هذه الطريقة عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الإستثمار الأولي بواسطة الأرباح المتولدة عن الإستثمار ، و تحسب فترة الإسترداد وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة الإسترداد} = \text{قيمة الإستثمارات المبدئية} / \text{متوسط صافي التدفق النقدي السنوي}$$

يمتاز هذا المعيار بالبساطة و السهولة إلا أنه لا يأخذ القيمة الزمنية للنقود و لا يأخذ بعين الإعتبار التدفقات ما بعد فترة الإسترداد . 1

ثانياً - معيار معدل العائد المحاسبي (TRC) : méthode de rentabilité comptable :

تعتبر طريقة معدل العائد المحاسبي كأقدم طريقة لتقييم الإستثمارات حيث تهتم بالأرباح بينما تهتم الطرق الأخرى بالتدفقات المالية ، وهذا المعدل هو حاصل قسمة متوسط الأرباح المحاسبية على تكلفة المشروع الأولية ، و يجرى حساب معدل العائد المحاسبي وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط الأرباح المحاسبية} / \text{تكلفة المشروع الأولية}) * 100$$

من أهم عيوب هذا المعيار:

- إهمال عنصر الوقت بالرغم من أنه مهم جداً لتقييم المشاريع واعتماده على إستخدام الإيرادات المحاسبية فقط ، بالإضافة إلى أنه لا يوجد قيمة محددة يتم المقارنة من خلالها بين المشاريع . 2

1_ محمد صالح الحناوي و آخرون 'الادارة المالية جامعة الاسكندرية 2001 ص 299.

2_ جلول سمية , بوغازي نجيب, دور البنوك في تمويل الاستثمار, مذكرة لنيل شهادة ليسانس, جامعة فرحات عباس سطيف 2001/2002 ص 46 .

الفرع الثاني: المعايير الحديثة لتقييم المشاريع الإستثمارية "الدينامكية" (التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود)
كان من أهم نقاط ضعف المعيارين السابقين عدم أخذهما بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود ، على الرغم من أن المعيار السليم و الذي يمكن الإعتماد عليه في تقييم المشاريع ، و صولا إلى إختيار البديل الأفضل ، لابد من أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الإعتبار ، و هذا ما أميزه في المعايير التالية التي تعتبر أيضا من المعايير المستعملة في حالات التأكد:

أولاً - مؤشر الربحية (IP): (Profitability Index – PI)

يعتبر من الطرق المستند عليها في تقييم و المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية ، و تعتمد هذه الطريقة في حساباتها على نفس البيانات و المعلومات التي تعتمد عليها طريقة صافي القيمة الحالية ، فإذا كان مؤشر الربحية أقل من الواحد الصحيح فيعني هذا أن التدفقات الداخلة أقل من التدفقات الخارجة و بالتالي فإن الإقتراح غير مربح ، أما في الحالة العكسية فنعتبر الإستثمار مربح 1 ، حيث أن مؤشر الربحية يحسب بالعلاقة التالية:

مؤشر الربحية = القيمة الحالية الصافية للإستثمار / الإستثمار الأولي للمشروع

$$IP = \frac{\sum vi(1+t)^{-1}}{10}$$

10

يعكس هذا المعيار فعالية و إنتاجية الإستثمار و هذا لأنه يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المال ، و بناء عليه يعتبر هذا المعيار كمؤشر جيد لقياس الكفاءة الإنتاجية و الإقتصادية للمشروع . 2

ثانياً - "معيار القيمة الحالية الصافية VAN: méthode de la valeur actuelle nette"

وهي أيضا من الطرق الحديثة و الموضوعية مثل طريقة TRI لانها تعتمد على مفهوم الاستحداث ، و صافي القيمة الحالية هو الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال عمر الإستثمار و التكلفة الأولية لهذا الإستثمار.
إذا كانت VAN ≤ الصفر ، فإن المشروع مقبول.
إذا كانت VAN ≥ الصفر ، فإن المشروع يرفض .
و تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$VAN = \sum cft - IO$$

$$(1+k)^n$$

حيث ان:

- الإستثمار الأولي للمشروع: IO
- التدفقات النقدية: Cf
- معدل الخصم: k

1_ سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي، مصر 2002 ص 95.

2_ عبد المطلب عبد الحميد دراسة الدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، مصر، 2003 ص 303

3_ سليمان ناصر مرجع سابق ص 46.

حيث أن هذا المعيار يمتاز بالعديد من الإيجابيات نذكر أهمها:

- مراعاة التغيير في القيمة الزمنية للنقود و الأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية للمشروع .
- يستخدم سعر الخصم الذي يمثل تكلفة المشروع راس مال او تكلفة الأموال .
- كما يمتاز بمجموعة من السلبيات نذكر من بينها:
- هذا المعيار لا يفيد كثيرا في معرفة إنتاجية الوحدة الواحدة من تكلفة الإستثمار .
- إعتقاد هذا المعيار على سعر الخصم يعمل على تضخيم مشكلة المخاطرة . 1
-

ثالثاً" – معيار المردودية الداخلي TRI : méthode du taux de la rentabilité interne

ويعتبر من أهم الطرق المستخدمة للمفاضلة بين الاقتراحات الإستثمارية المختلفة ، حيث يشير إلى ربحية المشروع وقوته الإيرادية بطريقة واضحة ، ويعرف بأنه ذلك المردود الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة ، بمعنى آخر هو معدل الخصم الذي تصبح عنده صافي القيمة الحالية للإستثمار مساوية للصفر ، ويسمى في بعض الأحيان بمعدل عائد المشروع أو معدل العائد للتدفقات المخصومة أو معدل العائد للتدفقات المعدلة زمنياً.

ويتم اختيار أقرب معدلين للخصم أحدهما يظهر القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية موجبة ويطلق عليه المعدل

الأصغر والثاني يظهرها سالبة ويطلق عليه المعدل الأكبر . 2

ويمكن إحساب معدل العائد الداخلي حسب المعادلة التالية

$$VAN = \sum \frac{CF_t}{(1+k)^n} - I_0$$

حيث ان:

- الاستثمار الأولي للمشروع : I0

- التدفقات النقدية : Cf

- معدل الخصم

ثم نقارن TRI الذي تحصلنا عليه ب K (معدل الخصم السائد) فإذا كان $TRI \leq K$ يكون المشروع مقبولاً ، ام إذا حصل

العكس فإن المشروع سيرفض حتماً ، (يتم الحصول على قيمة TRI من الجدول المالي رقم (04).

1_ سليمان ناصر مرجع سابق ص46

2_ فهد مصطفى الشيخ , التحليل المالي فلسطين رام الله الطبعة الاولى 2008 ص 14 تاريخ الصفح 2013/05

يمتاز هذا المعيار بإيجابيات تتمثل فيما يلي:

- يأخذ بعين الإعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود .
- يعتبر اسلوب شائع الإستعمال عند تقييم العائد الناتج عن الإستثمار في الأوراق المالية .
- توفر على المحاسب مشقة تحديد رأس المال التي تستخدم في حالة إتباع القيمة الصافية: .
- يتميز هذا المعيار بالعيوب التالية:
- لا يأخذ بعين الإعتبار فرض الإستثمارات المتاحة بعد انتهاء العمر الإقتصادي للمشروع .
- تهمل للطريقة مشكل بالإضافة إلى صعوبة تحديده .
- يعتبر اقل جودة في إختيار المشاريع عند وجود محدودية الموارد الإستثمارية .

خلاصة الفصل:

تعتبر المشاريع الإستثمارية كثرة تملكها الدولة ، و ذلك لأنها تعمل على دعم اقتصاد البلد و تطويره ، لكونها تدفع بالشباب لتنمية قدراتهم الفردية و تطويرها ، إلا أن المشاريع الإستثمارية محفوفة بالمخاطر و هذا لأنها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية ، و لذلك يعمل المستثمر على استعمال العديد من الطرق كالتحليل المالي و المعايير مثل صافي القيمة الحالية و معدل العائد الداخلي ... من اجل تقييم و دراسة مشروعه.

كما يقوم البنك بنفس الدراسة بالإضافة إلى دراسات فنية و قانونية و ذلك من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الإستثمارية ، و يقوم البنك أيضا باستعمال طرق من أجل تفادي مخاطر تمويل المشاريع كإتخاذ إجراءات لمراقبة مراحل الإقتراض ، بالإضافة لأخذه ضمانات كفالات مقابل منحه للقروض و ذلك ما سيتبن لنا في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

دراسة حالة قرض استثماري بالمؤسسة
العربية المصرفية

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ومحاولة منا لمعرفة المعايير والإجراءات التي تتبعها البنوك الجزائرية عند دراستها لملفات القروض و لمقدميها ارتأينا القيام بترصص تطبيقي في المؤسسة العربية المصرفية للإطلاع على عملها ومختلف الأساليب المستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية من أجل تمويلها . وبعد تعرضنا من خلال الفصول السابقة لأهم الجوانب المحيطة بالمشروع الاستثماري بالإضافة إلى الدراسة المالية و الاقتصادية للمؤسسة و المشروع في حد ذاته ، نصل الآن إلى الجزء التطبيقي الذي يتضمن دراسة و تقييم ملف طلب قرض استثماري بعد ما قدم لنا البنك مؤسسة قمنا بدراسة شاملة اقتصادية و مالية و قمنا بتقييم المشروع الذي قامت المؤسسة بطلب قرض من البنك لتمويله محاولتا منا لتجسيد الدراسة التي يقوم بها البنك ، و بناءا عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مايلي:

- بطاقة فنية للمؤسسة العربية المصرفية ABC .
- دراسة ملف قرض استثماري مقدم للبنك.
- الدراسة المالية و الاقتصادية لملف قرض استثماري.

المبحث الأول : بطاقة فنية لبنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

سنتطرق في هذا المبحث لنشأة المؤسسة العربية المصرفية التي قامت بإستضافتنا طول مدة التريص مع الإشارة لأهم أهدافها ومهامها ودورها و صولا إلى الهياكل الموجودة فيها كما تم طرح أنواع القروض و الضمانات لدى هذه الوكالة.

المطلب الأول : نشأة المؤسسة العربية المصرفية

تأسست المؤسسة العربية المصرفية عام 1980 مقرها البحرين ، وكان وراء تأسيسها ضالة حجم المصارف العربية على الرغم من إنتشارها في الأسواق المالية الدولية ، و ذلك نتيجة هيكلتها الرأس مالية الصغيرة. ومن أهم المساهمين فيها : أبوظبي للإستثمار ، و وزارة المالية الكويتية (هيئة الإستثمار فيما بعد) و وزارة المالية الليبية (المصرف المركزي الليبي فيما بعد).

إستقر بنك المؤسسة المصرفية العربية بالجزائر مع حصولها في 24 سبتمبر 1998 على إعتقاد بقرار من مجلس النقد و القرض لبنك الجزائر، وبدأ نشاطه في ديسمبر 1998 بتدشين مقره الرئيسي و فتح أول وكالة له بئر مراد رايس و هو فرع للمؤسسة العربية المصرفية البحرين ، أحد أول البنوك والمؤسسات المالية برأس مال عربي ، وفي 6 جوان 2000 تم رفع رأس مال المؤسسة العربية المصرفية_الجزائر_ من 1.183.200.000 دج ليصل 2.670.000.000 دج سرح كاملا منذ 2005 الأمر الذي مكنه من تعزيز أمواله الخاصة و مرافقة عملائه في عمليات التمويل . 1

المطلب الثاني : المؤسسة العربية المصرفية (دورها ، مهامها ، أهدافها) :

الفرع الأول : دورها

- المؤسسة العربية المصرفية تعمل على معالجة جميع عمليات البنك (قرض صرف خزينة) .
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.
- المشاركة في جمع التوفير و الادخار .
- فتح ودائع متوسطة وطويلة الأجل ، والتعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

الفرع الثاني : مهامها

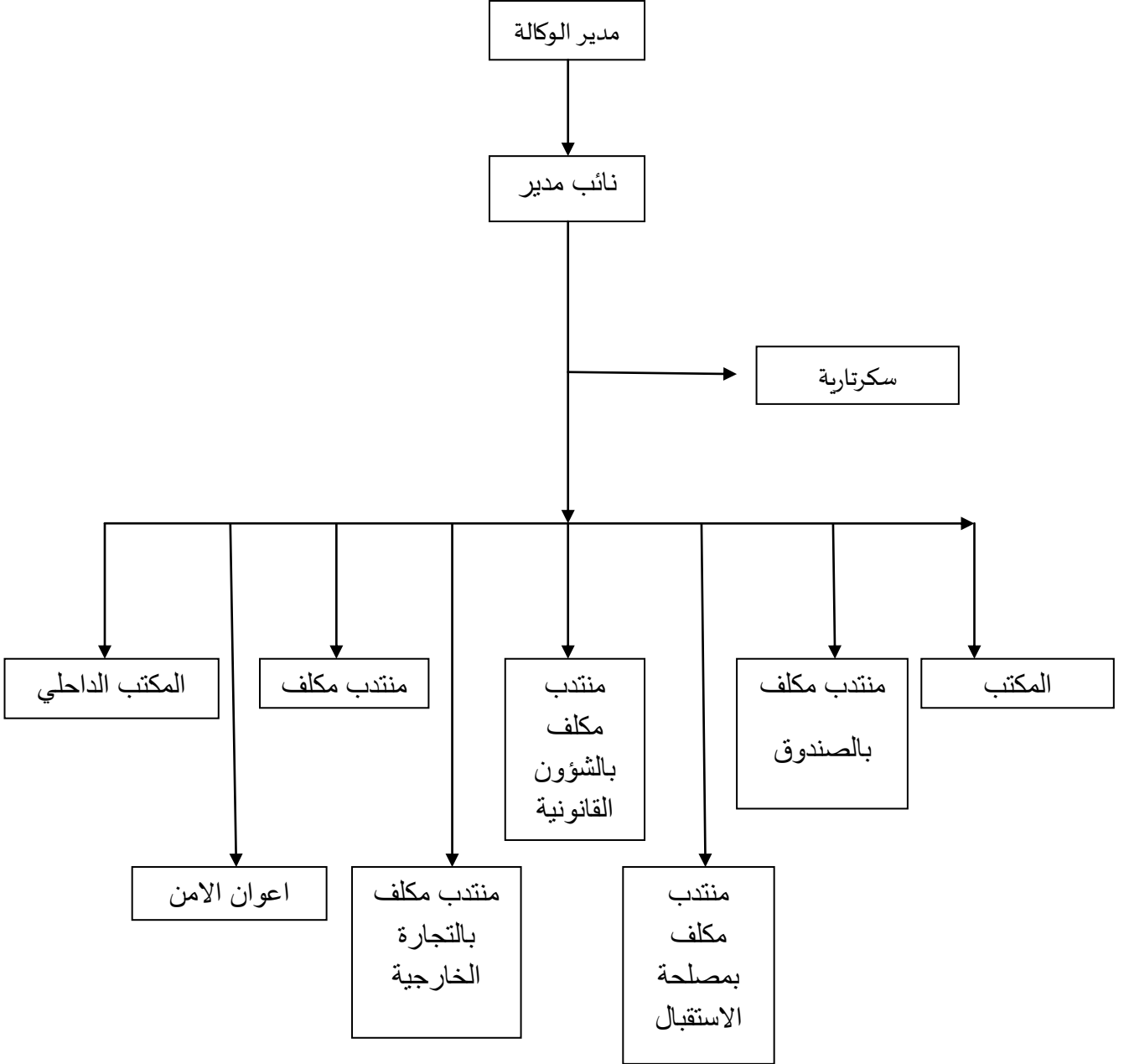
- تحقيق قيمة متزايدة على نحو ثابت لحقوق المساهمين .
- التخصص في الأنشطة المتعلقة بالعالم العربي عبر العالم .

- الإستثمار في المؤسسات المالية الدولية التي من شأنها تنويع وتحسين حقوق المساهمين .
- اجتذاب الكفاءات العالية والإحتفاظ بها من خلال توفير المزايا الوظيفية المجزية .

الفرع الثالث : أهدافها

- الإحتفاظ بحضور فعال في العالم العربي وتحقيق النوع الأمثل لموارد الإيرادات .
- ترسيخ إجراءات فعالة في إدارة المخاطر .
- إدارة المصروفات بفعالية .
- بناء مؤسسة مالية قوية ذات وضع متميز من حيث السيولة مع التركيز على وجود الأصول.

المطلب الثالث : عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة و شرحه:
 الفرع الأول : عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية المصرفية وكالة (مستغانم)
 الشكل (III-1) الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية المصرفية وكالة (مستغانم)



المصدر : وثائق من وكالة المؤسسة العربية المصرفية (مستغانم)

الفرع الثاني : شرحه

تعتبر وكالة مستغانم فرع من الفروع التابعة للمؤسسة العربية المصرفية وككل وكالة يجب أن تكون منظمة وفق هيكل محدد من طرف الإدارة العامة . 1

أولاً" - مدير الوكالة : و هو المكلف بتطبيق إستراتيجية التطور وتنمية البنك ، ومهامه تتخلص فيما يلي:

- تقديم صورة إيجابية للبنك .
- يوضح لمعاينة الأهداف الواجب تحقيقها من خلال الخدمات المقدمة .
- جلب الزبائن المهتمين على مستوى المنظمة .
- السهر على السير الحسن لخدمات البنك ومختلف أقسام الوكالة .

ثانياً" - قسم عمليات الصندوق:

وهو قسم من أقسام الوكالة تتبع إجراءات أمن خاصة حيث تتجمع فيه كل الأموال الخاصة بالزبون وعلى مستواه تتم عملية الإيداع والسحب للأموال المعتبرة بصفة سرية و عند نهاية كل يوم تتم عملية المراقبة وتكون إجبارية من طرف إدارات الوكالة كل حسب دوره.

ثالثاً" - قسم التجارة الخارجية:

و هو المسؤول عن تسيير جميع عمليات التجارة الخارجية حيث على السهر لتلبية جميع عمليات الزبائن في شكل جيد وتسهيلها ويمثل دوره في:

- التحويلات بالعملة الصعبة .
- تسيير العقود وتوطين الصادرات والواردات .
- استلام السندات وشيكات السفر من طرف الزبائن .

رابعاً" - قسم القروض : و يتمثل دوره في:

- استلام وتسجيل ملفات القروض والتأكد من صحة المعلومات المقدمة .
- دراسة وتحليل طلبات القروض ، توجيه ومساعدة الزبائن .
- تسيير الضمانات وإتباع استعمال القروض ومواعيد تسديدها .
- تسيير ترخيص القروض .
- استلام الشيكات والأوراق المالية في إطار اتفاقية ما بين البنوك (العمليات المرتبطة بالمحفظة المالية) .

معلومات مقدمة من طرف وكالة بنك العربية المصرفية (مستغانم).

دراسة حالة قرض استثماري بالمؤسسة العربية المصرفية

الفصل الثالث

خامسا" - قسم المراقبة : ودوره يتمثل في:

- مراقبة مطابقة العمليات البنكية للمنهج والقوانين .
- مراقبة طريقة وضع القروض وإعداد الميزانية السنوية للوكالة .
- إعداد تقرير شهري عن نشاط الوكالة .
- مراقبة العمليات البنكية لكل مصالح الوكالة .
- السهر على استغلال والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة للبنك .

سادسا" - قسم الاستشارة (المكلف بالزبائن) : ويتمثل دوره في

- مساعدة الزبائن والتكفل بهم بطريقة مباشرة و فتح حسابات للزبائن الجدد .
- تنفيذ مختلف العمليات البنكية ، كما يقوم ببيع منتجات البنك .
- يقوم بتثبيت عمليات التجارة وإستلام الوثائق المتعلقة بها ومراقبتها .
- التأكد من وجود كل الوثائق القانونية الضرورية في ملف القرض مع تطابقه مع سياسته .

المطلب الرابع : أنواع القروض و الضمانات المستعملة لدى وكالة ABC

يعمل هذا البنك (و كالة مستغانم) على تقديم القروض التالية:

الفرع الأول : أنواع القروض

أولاً" - قروض الاستهلاك:

- قروض النفعية (وضعت بدل قروض الاستهلاك التي أوقفها الدولة) والمتمثلة في قروض السكن حيث أن بنك ABC يقوم بشراء سكن ضمن حدود معتبرة يتم الاتفاق عليها مسبقا ويعمل الزبون على سداد الأقساط للبنك مع اشتراط عدم كراء أو بيع هذا السكن بمعنى أن تكون الملكية للبنك إلى غاية سداد كل المبلغ و تمتد مدته إلى 20 سنة وتستعمل طريقة التنقيط في منحه .
- يسعى هذا البنك إلى توفير أنواع أخرى وهي قروض الترميم وقروض شراء الأراضي .

ثانيا" - قروض الاستثمار:

- قروض مبسطة من بينها قروض الشباب إلا أنه لاحظت ومن خلال تربيصي في هذه الوكالة أنه لا تهتم كثيرا بهذا النوع من القروض وذلك لما فيه من خطر على البنك .
- قروض الاستثمار الموجهة للمشاريع قليلة نوعا ما وتحتل درجة كبيرة من الدراسة ويشترط لقبول منح القروض لها أن تكون قد زاولت نشاطها لمدة من الزمن .

ثالثاً" - قروض الاستغلال:

- قروض عن طريق الإمضاء الكافلات ، الضمانات ، كافلات جمركية ، إتمادات مستنديه .

- قروض الخزينة : السحب على الكشوف (يعمل البنك على توفير هذه العملية من أجل زيادة زبائنه) بالإضافة إلى تسهيلات مباشرة و غير مباشرة . 1

الفرع الثاني : الضمانات المستعملة من طرف البنك. 2

- اتفاقية الحساب الجاري .
- اتفاقية قرض القصير المدى .
- اتفاقية قرض قصير المدى .
- تعهد توثيقي بالرهن / رفع رأس مال اجتماعي .
- تعهد بتسوية المستحق / عدم سحب الأموال .
- التأمين على عقار موضوع الرهن .
- رهن المشروع .
- رهن القاعدة التجارية .
- الضمانات الشخصية .
- سند لأمر .

1_معلومات مقدمة من طرف البنك

2_وثائق مقدمة من طرف البنك

- كفالة شخصية تضامية للشركاء .
- الضمانات العينية .
- رهن بالدرجة الاولى للعقار .
- رهن المعدات .
- ضمانات مالية / ضمانات أخرى 1.
- رهن سندات الصندوق .
- رهن سند الخزينة / الأسهم / الإلتزامات.

المبحث الثاني : دراسة ملف قرض إستثماري مقدم للبنك

يمنح البنك قروض لكل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها في حالة وقوعها في عجز أو إحتياج إلى الأموال ، ولضمان نجاح عملية القرض و إسترجاعه وجب على البنك و ضع شروط و سياسات محكمة لمنح القروض و تتمثل في كيفية حصوله على المعلومات و كيفية جمعها و تحليلها لإتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض أو رفضه.

المطلب الأول : الشروط الواجب توفرها في المقترض

- السمعة الجيدة و الأهلية ، يجب أن يكون محل ثقة و خال من السوابق العدلية ، كما يهتم البنك إذا كان الزبون (المقترض) قاصر أم لا.
- أن يكون النشاط الممول إقتصادي أي يساهم في التنمية الإقتصادية .
- أن يكون النشاط الممول موافقا لعادات و تقاليد المجتمع .
- مدى فعالية النشاط الإقتصادي ، حيث يخدم المجتمع من ناحية البطالة و الإستهلاك .
- الدراسة المالية ، أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق الميزانيات التقديرية و القوائم المالية.

المطلب الثاني : مكونات ملف طلب قرض استثماري 1.**الفرع الأول : طلب القرض**

يكون ممضي من طرف الشخص المكلف بالمؤسسة و يكون فيه نوع القرض و قيمة القرض المراد إقتراضه من البنك و كذلك الضمان الممنوح مثل : عتاد أو أراضي أو غيرها...

الفرع الثاني : الوثائق القانونية و الإدارية :2:

- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري .
- القانون الاساسي للشركة و التعديلات إن وجدت .
- تعديلات القانون الأساسي للشركة .
- نسخة مصادق عليها لصفحة ملكية أو عقد إيجار .
- إتفاقية الحساب الجاري .
- البطاقة الجبائية .
- محضر الجمعية العامة للشركاء .

الفرع الثالث : الوثائق المحاسبية و المالية:

- ثلاث ميزانيات ختامية و جدول حساب النتائج .
- الميزانيات و جدول حساب النتائج التقديرية لمدة 05 سنوات .
- دراسة إقتصادية و تقنية للمشروع .
- فاتورة شكلية أو عقود تجارية لمعدات التحصيل .
- كل بيان يدل على المصاريف المنفعة في إطار المشروع .
- مخطط مالي تقديري .
- قياس الإستغلال المنتظر إنجازهم من طرف مكتب معتمد .

1_وثيقة ممنوحة من بنك

2_وثيقة مقدمة من طرف البنك

الفرع الرابع : الوثائق الجبائية و الشبه جبائية

وثيقة ضريبة جديدة (على الأقل 03 أشهر) .

وثيقة شبه ضريبة جديدة (على الأقل 03 أشهر) .

المطلب الثالث : خطوات دراسة ملف قرض استثماري

الفرع الأول : تقديم المستثمر:

أولاً" - شخص طبيعي:

- الاسم و اللقب .
- تاريخ و مكان الازدياد .
- عنوان المستثمر الخاص .
- سيرة ذاتية (لمحة حقيقة عن مؤهلاته و خبراته.....) .

ثانياً" - شخص معنوي:

- اسم ولقب المستثمر .
- الصفة القانونية .
- التسمية الاجتماعية .
- عنوان المقر الاجتماعي .
- وصف النشاط المعني .

الفرع الثاني : تقديم المشروع

- تعريف المشروع .
- نوعية المشروع .
- فرع النشاط .
- طبيعة الاستثمار (إنشاء . توسيع) .
- موقع النشاط (بلدية . دائرة . ولاية) .
- تعريف طبيعة الإنتاج .
- قدرة الإنتاج السنوية .

المطلب الرابع : الإجراءات التي تسبق اتخاذ قرار منح القرض

توجد بعض الإجراءات التي تسبق أي قرار منح قرض و التي يقوم بها المصرفي و تلخص كالتالي:

- إتصالات بين المقترض و المصرفي و التفاوض .
- تقديم المقترض للملف .
- التحليل المالي للمشروع .
- الزيارة الميدانية للموقع و هذا للتأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ، و هذا من جانب مصلحة العقارات و عمال من البنك مع تدوين تقرير مكتوب و مؤرخ حول الزيارة و التحقيق و تحويل ملكية ذلك الضمان.
- إرسال ملف القرض لمديرية البنك المتواجد بالجزائر العاصمة حيث يتم تصوير الملفات عن طريق السكاينير أو إرسالها عن طريق البريد الالكتروني و هذا ليتم دراستها من قبل لجنة القرض للإدلاء برأيها إما بالقبول إما بالرفض.

المبحث الثالث : الدراسة المالية و الاقتصادية لملف قرض استثماري

إن عملية منح القروض تمر بالعديد من الدراسات التقنية و المالية والاقتصادية و القانونية و في هذا البحث سأتطرق باختصار للدراسة الاقتصادية و للجانب المالي من الدراسات حيث أن البنك يعمل على تقييم المشروع عن طريق التحليل المالي و بواسطة التوازنات و النسب المالية و استعمال مؤشرات تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول : الدراسة الاقتصادية للمؤسسة و المشروع

الفرع الأول : تقديم المؤسسة (المستثمر)

- الإسم : الشركة X و شريكه
- الطبيعة القانونية : شركة ذات مسؤولية محدودة .
- راس المال الاجتماعي : 52000000.00 : دج .
- تاريخ انشاء الشركة : 1996/10/22
- رقم السجل التجاري : B 98 0082632 .
- عقد التامين من المخاطر : 2016/02/01
- النشاط : نقل المسافرين .
- المقر TALA IFASSEN ORAN .
- الشركاء X : 26000000.00 : X2, 26000000.00

الفرع الثاني : تقديم المشروع

يتمثل المشروع محل الدراسة في شراء معدات نقل في ولاية وهران اذ شرع إنجازها في سنة 1996 حيث أن المؤسسة تعتبر مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ، هذا المشروع يتطلب شراء:

- (04) حافلات من نوع ذات 50 مقعد Mercedes benz.
- (05) حافلات من نفس النوع ذات 18 مقعد .
- يوفر المشروع 24 منصب شغل محتمل .
- التكلفة الإجمالية لهذا المشروع تقدر ب 92000000.00 : د ج .
- هناك أربعة ايداعات خلال السنة (المتعلقة بالقرض) .
- طلب قرض إستثماري .

إضافة إلى طلب القرض قامت المؤسسة بتقديم ضمانات للبنك:

- رهن
- سند الأمر ...
- ضمانات بنكية ...

المطلب الثاني : الدراسة المالية للمؤسسة و المشروع

الفرع الأول : دراسة الميزانية المالية

إنجاز الميزانية المالية للسنوات الأربعة 2013-2014-2015-2016

(أ) جانب الأصول:

الجدول رقم (III -2): الميزانية المالية جانب الخصوم للسنوات (2016-2015-2014-2013)

2016	2015	2014	2013	السنوات الأصول
الصافي	الصافي	الصافي	الصافي	الأصول الغير الجارية
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق بين الإقتناء -المنتوج الإيجابي أو السلي
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات المعنوية
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات المعنوية
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات عينية
448220.00	448220.00	448220.00	448220.00	أراضي
0.00	0.00	0.00	0.00	مباني
136824293.00	56375555.00	7899241.00	10033160.00	تثبيتات عينية أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات يجرى امتيازها
0.00	0.00	0.00	0.00	تثبيتات مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع معادلة
0.00	0.00	0.00	0.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
0.00	0.00	0.00	0.00	سندات أخرى مثبتة
0.00	6616995.00	9328894.00	14498784.00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	ضرائب مؤجلة على الأصل
137272513.00	63440770.00	17676355.00	24980164.00	مجموع الأصول الغير الجارية
			0.00	أصول جارية
1710326.00	0.00	0.00	0.00	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			0.00	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
23552313.10	23383337.00	35679843.28	25713937.71	الزبائن
1365961.00	15000.00	0.00	15469666.00	المدينون الآخرون
1518600.00	37890373.00	30516770.00	50791140.00	الضرائب وما شبهها
5624445.00	25857.00		0.00	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة

			0.00	الموجودات وما شابهها
			0.00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
17728628.00	7199187.00	14494772.00	14775208.00	الخزينة
51500273.10	68432754.00	80691385.28	106749951.71	مجموع الأصول الجارية
188772786.10	131873524.00	98367740.28	131730115.71	مجموع العام الأصول

المصدر : من إعداد الطالب بناءاً "على الميزانيات المحاسبية للمشروع.

ب) جانب الخصوم

الجدول رقم (III -2): الميزانية المالية جانب الخصوم للسنوات (2013-2014-2015-2016)

2016	2015	2014	2013	السنوات الخصوم
				رؤوس الأموال الخاصة
52000000.00	52000000.00	52000000.00	35000000.00	رأس مال تم إصداره
0.00	0.00	0.00	0.00	رأس مال غير مستعان به
9623677.00	9623677.00	9623677.00	3500000.00	علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة
0.00	0.00	0.00	0.00	فوارق إعادة التقييم
0.00	0.00	0.00	0.00	فارق المعادلة
8677609.70	9040968.00	9613019.70	7343318.00	نتيجة صافية- نتيجة صافية حصة المجمع
7478759.00	1762281.00	0.00	22691153.00	رؤوس أموال أخرى/ ترحيل من جديد
0.00	0.00	0.00	0.00	حصة الشركة المدمجة
0.00	0.00	0.00	0.00	حصة ذوي الأقلية
77780045.70	72426926.00	71236696.70	68534471.00	المجموع 1
				الخصوم الغير جارية
89728578.00	17120642.00	0.00	0.00	قروض وديون مالية
0.00	0.00	0.00	0.00	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
0.00	0.00	0.00	0.00	ديون أخرى غير جارية
0.00	0.00	0.00	0.00	مؤمنات ومنتجات ثابتة مسبقا
89728578.00	17120642.00	0.00	0.00	مجموع الخصوم الغير جارية
				الخصوم الجارية
14037156.00	37709707.00	20644924.00	40593763.00	مورد وحسابات ملحقه
1027110.40	575892.00	1861915.58	16298933.71	ضرائب
6199896.00	4040357.00	4624204.00	6302888.00	ديون أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	خزينة سلبية
21264162.40	42325956.00	27131043.58	63195644.71	مجموع الخصوم الجارية
188772786.10	131873524.00	98367740.28	131730115.71	مجموع العام للخصوم الجارية

المصدر : من إعداد الطالب بناء "على الميزانيات المحاسبية للمشروع.

ثانياً - إنجاز وتحليل الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأربعة 2013، 2014، 2015، 2016
 (إنجاز الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأربعة)
 1. جانب الأصول:

الجدول رقم (III-3) : الميزانية المختصرة للأصول

الأصول	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%
الأصول الثابتة	24980164.00	%18	17676355.00	%19	63440770.00	%48	137272513.00	%73
قيم الاستغلال	-	-	-	-	-	-	1710326.00	%03
قيم لتحقيق	91974743.71	%82	66196613.28	%86	61233567.00	%89	32061319.10	%62
القيم الجاهزة	14775208.00	%17	14494772.00	%14	7199187.00	%11	17728628.00	%34
الأصول المتداولة	106749951.71	%82	80691385.28	%81	68432754.00	%51	51500273.10	%27

2. جانب الخصوم:

الجدول رقم (III-4) : الميزانية المختصرة للخصوم

الخصوم	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%
الأموال الدائمة	68534471.00	52%	71236696.70	73%	89547568.00	67%	167508623.7	88%
الأموال الخاصة	68534471.00	52%	71236696.7	73%	72426926.00	54%	77780045.7	42%
د،ط،الأجل	-	-	-	-	17120642.00	13%	89 728 578,00	47%
د،ق،الأجل	63195644.71	47%	27131043.58	27%	42325956.00	32%	21264162.40	11%
المجموع	131730115.71	100%	98367740.28	100%	195 259 482,00	100%	188772786.10	100%

ب: تحليل هيكل الجدول المالي المختصر 1- على مستوى الأصول:

- نلاحظ في السنتين 2013-2014 أن نسبة الأصول قد بلغت قرابة 20% في حين تضاعفت هذه النسبة إلى النصف سنة (2015) ثم قاربت 75% في سنة 2016 وهذا راجع للارتفاع في الأصول العينية الأخرى.

قيم الاستغلال: نلاحظ من خلال الجدول انعدام في قيم الاستغلال للسنوات 2013-2014-2015-2016 باعتبارها مؤسسة خدمات فيقع على الميزانية عدم وجود أي مؤشر، في حين نرى ظهور نسبة 3% في السنة 2016 وهي نسبة ضعيف جدا وهذا راجع لنسبة مخزونان ومنتجات قيد التنفيذ.

القيم القابلة للتحقيق: نلاحظ من خلال الجدول أن القيم القابلة للتحقق في ارتفاع في السنوات الثلاث الأولى في حين شاهدت السنة الأخيرة محل الدراسة انخفاض وهذا راجع إلى قيم الأصول المتداولة.

القيم الجاهزة: نلاحظ أن مستوى القيم الجاهزة تتقارب ما بين السنوات الثلاث 2013-2014-2015-2016 وهذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة لإجمالي الأصول وهذا ما يسمح لنا بالقول أن التحسن والانتعاش في القيم الجاهزة بنسب إضافية يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المبيعات، كما نلاحظ إنخفاض في نسبة القيم الجاهزة والتي سجلت بنسبة 27% بالنسبة لسنة 2016.

2- على مستوى الخصوم:

الأموال الدائمة: نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في الأموال الدائمة للسنوات الأربعة محل الدراسة وهذا راجع لتذبذب مستوى التمويلات والإعتمادات على الديون الطويلة الأجل في السنوات الأخيرة.

الديون القصيرة الأجل: نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الديون القصيرة الأجل في تذبذب في السنوات الأربعة محل الدراسة وهذا راجع لحسابات الموردين.

الفرع الثاني: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

أولاً- رأس المال العامل: حسابه:

1. من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

2. من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال المتداولة - الديون القصيرة الأجل

الجدول رقم (III-5) : التحليل المالي رأس مال العامل

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
30236110.70	26106798.00	53560341.70	43554307.00	رأس المال العامل

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الأربعة ، هذا يعني أنها تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة القرض البنكي الممنوح ، أي أنه يوجد فائض في السيولة على المدى القصير و بالتالي قدره المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل

ثانياً - رأس المال العامل الخاص: حسابه:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (III-6) : التحليل المالي رأس مال العامل الخاص

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
77780045.7	72426926.00	71236696.7	68534471.00	الأموال الخاصة
137272513.00	63440770.00	17676355.00	24980164.00	الأصول الثابتة
59492467.3	8986156.00	53560341.7	43554307.00	ر.م.ع. الخاص

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال السنوات الأربعة ، و هذا ما يؤكد الاستقلالية المالية للمؤسسة حيث أنها قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى التداين أما بالنسبة لسنة 2012 فهو العكس .

ثالثاً- رأس المال العامل الإجمالي: حسابه:

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

الجدول رقم (III-7) : التحليل المالي رأس مال العامل الإجمالي

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
1710326.00	-	-	-	قيم الاستغلال
32061319.10	61233567.00	66196613.28	91974743.71	ق قابل لتحقيق
17 728628,00	7199187.00	14494772.00	14775208.00	قيم جاهزة
51500273.10	68432754.00	80691385.28	106749951.00	رأس مال عامل إجمالي

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب و هذا راجع إلى إرتفاع القيم الجاهزة في حين نلاحظ أن قيم الاستغلال متعدمة في السنوات 2013-2014-2015 , ماعدا السنة 2016

مما يدل على أن هذه الزيادة في رأس المال العامل الإجمالي لا يعكس تطور حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة .

رابعاً- رأس المال العامل الإجمالي: حسابه

رأس المال العامل الإجمالي = يون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل
--

الجدول رقم (III-8) : التحليل المالي رأس مال العامل الأجنبي

2016	2015	2014	2013	السنوات البيان
89728578.00	17120642.00	0	0	د.ط. الأجل
21264162.40	42325956.00	27131043.58	63195644.71	د.ق. الأجل
188772786.10	59446598.00	27131043.58	63195644.71	رأس مال العامل الإجمالي

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في انخفاض من سنة إلى أخرى في السنتين 2013-2014 و هذا نتيجة الديون القصيرة الأجل مع انعدام الديون الطويلة الأجل، ومنه نستنتج إن الشركة تعتمد على الديون القصيرة الأجل لتمويل احتياجاتها وذلك لتوفرها على السيولة الكافية لمواجهة إلتزاماتها على المدى القصير إما بالنسبة 2015-2016 فهو العكس .

خامسا" - احتياجات رأس المال العامل :حسابه

احتياجات رأس مال العامل=(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل-سلفية المصرفية)

الجدول رقم (III -9): احتياجات رأس مال العامل

2016	2015	2014	2013	السنوات
				لبيان
33771645.10	61233567.00	66196613.28	91974743.71	(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)
21264162.40	42325956.00	27131043.58	63195644.71	(د.ق.الأجل- سلفيات مصرفية)
12507482.70	18907611.00	39065569.70	28778099.00	احتياج رأس مال العامل

نلاحظ إن احتياجات رأس مال العامل للسنوات الأربع 2013-2014-2015-2016 سجلت قيم موجبة و هذا يعني ان المؤسسة لا تحتاج لزيادة رأس مال العامل لديها, بل إن هذا الأخير كافي لاحتياج رأس مال العامل للاستغلال ,لهذا حققت المؤسسة فائض في خزيتها في السنوات الأربع .

سادسا"- الخزينة : حسابها

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس مال العامل
--

الجدول رقم (III-10): الخزينة

2016	2015	2014	2013	السنوات	البيان
30236110.70	26106798.00	53560341.70	43554307.00		رأس مال العامل
12507482.70	18907611.00	39065569.70	28778099.00		احتياج في رأس مال العامل
17728628.00	7199187.00	14494772.00	14776208.00		الخزينة

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الأربعة وهي في تزايد من سنة لأخرى لأن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهي وضعية ليست مقبولة لها تعبر عن إفراط في الحذر فرغم المبالغ الموجودة في الخزينة كبيرة نسبيا إلا أنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة أي أنها غير مستغلة، وبالتالي هناك سوء في تسير الخزينة.

الفرع الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

أولاً"- نسب هيكلية الأصول: حسابها

الجدول رقم (III-11): نسب هيكلية الاصول

2016	2015	2014	2013	السنوات	البيان
0.73	0.48	0.18	0.18		نسبة الاصول الثابتة=الاصول الثابتة/مج الاصول
0.27	0.52	0.82	0.81		نسبة الاصول المتداولة=الاصول المتداولة/مج الاصول
0.009	-	-	-		نسبة القيم الاستغلال=القيم الاستغلال / مج الاصول
0.09	0.054	0.15	0.11		نسبة القيم الجاهزة=القيم الجاهزة / مج الاصول
0.17	0.46	0.67	0.70		نسبة القيمة قابلة للتحقيق=ق.ق.للتحقيق/مج الاصول

نلاحظ أن نسبة الأصول ترتفع من سنة إلى أخرى حيث أنها كانت النسبة في السنتين 2013-2014 تقدر ب 18% لتصل سنة 2015 إلى 48% وأخيرا في سنة 2016 لتصل إلى 73% وذلك راجع إلى كثرة نشاط المؤسسة

أما نسبة الأصول المتداولة فهي كنت مرتفعة حيث سجلت نسبة 81% ، 82% من خلال السنتين 2013-2014 و انخفضت خلال السنتين 2015 و 2016 لتصل إلى 52% ثم إلى 25%

عرفت نسبة قيم الاستغلال انعداما خلال السنوات 2013 و 2014 و 2015 لترتفع إلى 0.009 % مقارنة بالسنوات السابقة ، مما يفسر انخفاض النشاط الاستغلالي للمؤسسة في حين عرفت نسب القيم القابلة للتحقيق انخفاضا ملحوظا حيث سجلت خلال السنتين 2013 و 2014 نسبة 70%، 60%، 46% اما بالنسبة لسنتين 2015 و 2016 سجلت على التوالي نسبة 465% و 17% وهذا ما يدل على فعالية المؤسسة في تحصيل حقوقها.

أما فيما يتعلق بنسب القيم الجاهزة فهي في إرتفاع مستمر في السنتين 2013-2014-2015 حيث سجلت على التوالي % 11 ، % 15 ، % 54 و 9% سنة 2016 مما يدل على نقصان توفر المؤسسة على سيولة معتبرة.

من خلال دراستنا لنسب هيكله الأصول نلاحظ أن هناك اختلال في هيكله الأصول حيث أن نسبة الأصول المتداولة تفوق بكثير نسبة الأصول الثابتة ، وهذا ما يدل على قلة نشاط المؤسسة رغم توفرها على الموارد الكافية لتمويل دورة استغلالها و دورة إنتاجها.

ثانياً - نسب هيكله الخصوم :حسابها:

الجدول رقم (III -12): نسب هيكله الخصوم

السنوات	2013	2014	2015	2016	البيان
نسبة الموال الدائمة= الاموال الدائمة/مج الخصوم	0.52	0.72	0.68	0.89	
نسبة الموال الخاصة= الاموال الخاصة / مج الخصوم	0.52	0.72	0.55	0.41	
نسب د.ط.ا= د. ط. ا / مج الخصوم	-	-	0.123	0.48	
نسب د.ق.ا= د. ق. ا / مج الخصوم	0.48	0.28	0.32	0.11	

نلاحظ أن متوسط الأموال الدائمة في حدود 52%، 72%، 68%، 89% من إجمالي الخصوم في السنوات الأربعة هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الموال الدائمة بنسبة كبيرة في تمويل أصولها

الأموال الخاصة هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة من مجموع الخصوم حيث سجلت 52% سنة 2013، 72% سنة 2014 و 55% سنة 2015، 41% سنة 2016 وهذا راجع لاعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة تدعيما لاستقلالها المالي. أما بالنسبة للديون طويلة الجل فهي منعدمة في السنتين 2013 و 2014 وهذا راجع لكون المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة ، أما بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 فقد سجلت على التوالي ارتفاعا بنسبة 13% و 48% وهذا يعني أن المؤسسة قد لجأت إلى الديون طويلة الأجل .

إما بالنسبة للديون قصيرة الأجل فهي في حدود 48%، 28%، 32% بالنسبة للسنوات 2013 و 2014 و 2015 وهذا يوضح اعتماد المؤسسة على هذا النوع من الديون في تمويل جزئ من أصولها المتداولة لتوفرها على سيولة كافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أما بالنسبة لسنة 2016 سجلت نتيجة انخفاض بنسبة 11% .

ثالثاً- النسب العامة: حسابها

الجدول رقم (III - 13): نسب العامة

2016	2015	2014	2013	السنوات	البيان
1.22	1.41	4.03	2.74		نسب التمويل الدائم= الاموال الدائمة/ الاصول الثابتة
0.57	1.14	4.03	2.74		نسب التمويل الذاتي= الاموال الخاصة/ الاصول الثابت
1.24	1.07	0.65	0.40		نسب الاستقلالية المالية= الاصول الثابتة/ مجموع الديون
3.25	1.30	0.88	0.64		نسب تمويل الاصول المتداولة= الموال الدائمة/ الاصول المتداولة

من خلال الجدول تظهر نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الأربعة وهذا معناه أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بالأموال الدائمة بالإضافة إلى توفرها على فائض من هذه الأموال الدائمة يتمثل في رأس المال العامل الدائم تستعمله في تغطية جزء من الأصول المتداولة.

نسبة التمويل الذاتي هو الآخر أكبر من الواحد خلال السنوات 2013 و 2014 و 2015 وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها وهذا للمحافظة على استقلاليتها المالية ، ماعدا بالنسبة لسنة 2016 فقد سجلت انخفاض بنسبة % 57 فهو العكس .
نسبة الاستقلالية المالية أكبر من الواحد في السنتين 2015 و 2016 أي ان الاموال الخاصة أكبر من مجموع الديون ، فالشركة لا تعاني صعوبات في تسديد ديونها (المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دينها) ما عدى في السنتين 2013, 2014 فقد حققت انخفاض .

رابعاً-نسب السيولة , حسابها

الجدول رقم (III - 14): نسب السيولة

2016	2015	2014	2013	السنوات	البيان
2.42	1.61	2.97	1.68		نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
1.51	1.44	2.44	1.45		نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة العامة مرتفعة فهي أكبر من الواحد في سنوات الدراسة مما يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكل عدم توفر السيولة, وهذا ما يجعلها في وضعية مالية مريحة و قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

نسب السيولة الحالية عرفت ارتفاعا و هي نسب أكبر من الواحد وهذا يعني زيادة حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة.

خامسا"- نسب المرودية . حسابها

الجدول رقم (III-15): نسب المرودية

2016	2015	2014	1013	السنوات	البيان
% 4.60	% 6.85	%9.77	%5.57		نسبة المرودية الاقتصادية=النتيجة الصافية/مج الاصول*100
%11.15	%12.48	%13.49	%10.71		نسبة المرودية المالية=النتيجة الصافية الأموال الخاصة*100

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مرودية اقتصادية منخفضة تراوحت ما بين 4.60 % و 9.77 % خلال السنوات الأربعة وهذا راجع لقلّة استثمارات المؤسسة .

أما بالنسبة للمرودية المالية لحضنا بأن النسب متقاربة في السنوات الأربعة كما تراوحت ما بين 10.71% و 13.49% حيث أنه كلما ازدادت الأموال الخاصة للمؤسسة و بالتالي ازدادت الثقة فيها (ثقة المتعاملين معها).

المطلب الثالث : الدراسة المالية و التقييم المالي للمشروع الاستثماري

إنطلاقا من الميزانية المالية للسنوات الأربعة (الجدول رقم 01-02)

الفرع الأول : الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

يتم تقييم المشروع الاستثماري بالعديد من المؤشرات و في دراستي هذه اختص بذكر المعايير في ضل التأكد , التي تنقسم إلى معايير تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود و المعايير التي تتجاهلها . قبل المشروع بحساب المعايير يجب حساب المعايير التالية :

الجدول رقم (III-16): حساب تكلفة المشروع :

النسبة المؤوية	المبالغ	البيان
-	-	مصاريف إعدادية
-	-	الأراضي
-	-	المباني
-	-	تجهيزات أخرى للإنتاج
100%	92000000.00	معدات نقل
-	-	تجهيزات المكتب
100%	92000000.00	المجموع

ويتبين ان تمويل المشروع سيكون بالشكل التالي:

28900000.00 دج	30 %	التمويل الداخلي
64000000.00	70 %	التمويل الخارجي

إذا المستثمر يتحمل 30% من التكلفة الاجمالية للمشروع اما 70% من التكلفة فتغطي بالقرض حيث ان:

اهتلاك القرض : سؤوض في الجدول اهتلاك القرض علما ان السنة الاولى معفاة.

عناصر القرض:

مبلغ القرض : 64000000.00 دج

معدل الفائدة : 05%

معدل القرض : 04 سنوات

عدد الايداعات في السنة : 04

تاريخ بداية القرض : 2017 / 03 / 10

الجدول رقم (III-17): جدول اهتلاك المشروع:

رقم الإيداع	تاريخ الأيداع	الأيداع الدوري	الفائدة 50%	TVA 17%	المجموع	راس مال الأصلي
1	2017/03/10	0	1280000.00	217600.00	1497600.00	64000000.00
2	2017/06/10	0	1308444.44	222435.55	1530879.99	64000000.00
3	2017/09/10	0	1308444.44	222435.55	1530879.99	64000000.00
4	2017/12/10	0	1294222.22	220017.78	6191207.03	64000000.00
5	2018/03/10	4693607.03	1280000.00	217600.00	6191207.03	59306392.97
6	2018/06/10	4772598.11	1212486.26	206122.66	6191207.03	54533794.86
7	2019/09/10	4886758.66	1114913.14	189535.23	6191207.03	49647036.20
8	2019/12/10	5016558.15	1003973.40	170675.48	6191207.03	44630478.05
9	2019/03/10	5146853.84	892609.56	151743.63	6191207.03	39483624.21
10	2019/06/10	5246758.74	807220.76	137227.53	6191207.03	34236865.47
11	2019/09/10	5372261.21	699953.69	118992.13	6191207.03	28864604.26
12	2020/12/10	5508270.50	583706.44	99230.09	6191207.03	23356333.76
13	2020/03/10	5638596.18	472316.97	80293.88	6191207.03	17717737.58
14	2020/06/10	5767398.75	362299.30	61578.98	6191207.03	11950338.83
15	2020/09/10	5905354.92	244318.04	41534.07	6191207.03	6044983.91
16	2020/12/10	6044983.91	122243.01	20781.31	61888008.23	6188088.23
		64000000.00	13987090.67	2377803.87	80364894.54	

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك

رقم الاعمال لهذا المشروع .

السنة الأولى: 716954126.00 دج

السنة الثانية: 96130197.00 دج

السنة الثالثة: 90937935.00 دج

السنة الرابعة : 86776097.00 دج

الجدول رقم (III-18): حساب التدفقات الصافية :

التدفقات المتراكمة	التدفقات الصافية	الاهتلاك	النتيجة	السنوات
75171246.00	75171246.00	173806.00	7343318.00	السنة 2013
86961634.70	11790388.70	2177369.00	9613019.70	السنة 2014
35671221.70	23880833.00	14839865.00	9040968.00	السنة 2015
45009703.70	21128870.70	12452161.00	8644609.70	السنة 2016

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من وثائق مقدمة من طرف البنك

الفرع الثاني : المؤشرات المستعملة لتقييم المشروع الاستثماري:

أولاً - فترة الاسترداد DR :

فترة الاسترداد = قيمة الاستثمارات المبدئية / متوسط صافي التدفق النقدي السنوي

بما أن التدفقات النقدية غير ثابتة فإنه يجب حساب مجموع التدفقات النقدية إلى غاية تغطيتها بقيمة الاستثمار المبدئية ، ثم يتم استعمال الطريقة الثلاثية من أجل تحديد مدة الاسترجاع.

$$20629161.43 \leftarrow 12$$

$$9714107.03 \leftarrow X$$

ومنه :

$$20629161.43 / 12 * 9714107.03 = X$$

$$5.65 = X$$

معنى ذلك أن فترة الاسترداد تقدر ب : سنتين و 6 أشهر و 5 أيام.

التعليق : بحسب هذا المعيار فإن البنك سيعمل على تمويل هذا المشروع ، و ذلك لأن فترة استرجاعه للأموال ستكون قصيرة جدا.

ثانيا - "معدل العائد المحاسبي:

$$\begin{aligned} \text{معدل العائد المحاسبي} &= (\text{متوسط الأرباح السنوية} / \text{متوسط تكلفة المشروع}) * 100 \\ &= \text{متوسط الأرباح المحاسبية} / \text{مدة السنوات} \\ &= 4 / (8677609.7 + 9040968.00 + 9613019.7 + 7343318.00) = \\ &= 8668728,85 = \\ \text{و منه معدل العائد المحاسبي} &= 92000000 / 34674915.40 = 0.38 \end{aligned}$$

التعليق : معدل العائد المحاسبي % 38 .

ثالثا - "معيار القيمة الحالية الصافية: VAN

$$\begin{aligned} \text{VAN} &= 92000000 - \frac{21128870.7}{(1+0.05)^4} + \frac{23880833}{(1+0.05)^3} + \frac{11790388.7}{(1+0.05)^2} + \frac{75171246}{(1+0.05)^1} \\ &= 28297828.61 \end{aligned}$$

التعليق : بما أن القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية موجبة فهذا يعني أن المشروع ذو مردودية ايجابية و عليه يمكن للبنك قبول تمويله.

رابعا - "دليل الربحية: IP

مؤشر الربحية = مجموع التدفقات الصافية للمشروع الاستثماري / الاستثمار الأولي للمشروع

$$\text{IP} = \frac{92000000}{(1+0.05)^4} + \frac{21128870.7}{(1+0.05)^3} + \frac{23880833}{(1+0.05)^2} + \frac{11790388.7}{(1+0.05)^1} + \frac{75171246}{(1+0.05)^1}$$

$$1.30 = \text{IP}$$

التعليق : بما أن مؤشر الربحية أكبر من الواحد فإن البنك سيقوم بتمويل المشروع الاستثماري.

خامسا - "معدل العائد الداخلي TRI :

لدينا:

$$\text{VAN} = \sum_{t=1}^n \frac{cf_t - I_0}{(1+k)^t}$$

و منه:

$$28297828.61 = \frac{21128870.7}{(1+K)^4} + \frac{23880833}{(1+K)^3} + \frac{11790388.7}{(1+K)^2} + \frac{75171246}{(1+K)^1}$$

بعد استخدام أسلوب التجربة و الخطأ ستحصل على: VAN = 0 / TRI = 5.43%

التعليق: بعد مقارنة هذه القيمة بمعدل الفائدة السائد و هو 5% ، و بما انها أكبر منه فهذا يعني أن عائد المؤسسة من هذا المشروع سيغطي كل المصاريف المالية الناجمة عن القرض الموجه للتمويل.

قرار البنك:

إذا نظر البنك للمؤشرات فإنه سيقبل تمويل المشروع ، و ذلك لأن فترة الاسترداد قصيرة و مناسبة ، و معدل العائد المتوسط جيد ، كما أن القيمة الحالية الصافية أكبر من الصفر و بالتالي فهي أيضا ملائمة، بالنسبة لمؤشر الربحية كان أكبر من الواحد إذ هو ملائم أيضا ، أما بالنسبة لمعدل العائد الداخلي فإنه أكبر من معدل الفائدة في البنك.

خلاصة الفصل الثالث:

البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري يقوم بدراسة شاملة و عميقة للوضع المالية للمؤسسة أو الشركة لمعرفة مدى إمكاناتها على تسديد ديونها في آجال استحقاقها ، و من خلال دراستنا المالية في هذا الفصل و جدنا أن البنك يعتمد في عملية تقييمه للمشروع على مختلف المعايير التي تساعد على أخذ القرار النهائي ، و تتمثل هذه المعايير في المعايير المعتمدة على السيولة و أخرى معتمدة على المرودية. و رغم أن عملية منح القرض هي عملية أساسية لاستمرارية البنك إلا أنها لا تتم بطريقة حتمية أي ليس كل طلب قرض يلاقي القبول .

الخاتمة :

بمجمّل لدراستنا لهذا الموضوع ، تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في إنعاش الاقتصاد الوطني فهو يعتبر أحد وسائل التمويل الفعال إذ يمكن القول أنه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني إلى حد الآن ، وذلك من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تقديم رؤوس الأموال على شكل قروض للفئات والمؤسسات في مجال الاستثمار مقابل الحصول على فائدة ، فالتطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة كانت نتيجة العمل المتواصل للجهاز المصرفي.

وقد ارتأينا من خلال موضوعنا هذا والمتعلق بتمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية ، إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع الاستثمارية متوقف على الدراسة الموضوعية والفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها ، وذلك باستعمال المعايير المناسبة لتقييم المشروع ، ومعرفة التغيرات والمؤشرات المستقبلية لاتخاذ القرار الأمثل لهذه المشاريع الاستثمارية ، وهذا ما قمنا بدراسته والإطلاع عليه أثناء فترة تريضنا بالبنك.

اختبار صحة الفرضيات:

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى هذه النتائج التي تثبت صحة الفرضيات المطروحة:
الفرضية الأولى : أهم التقنيات البنكية والأكثر شيوعا هي القروض.

وقد تبين لنا أنها تمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحصيل إيراداته ولا ننسى أهمية ودور البنك في تزويد المؤسسات بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها ، بالفائدة المزدوجة بالنسبة للبنك والمؤسسة.

الفرضية الثانية : إن منح القرض من أصعب القرارات التي يتخذها البنك بسبب الأخطار التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد.

وقد تبين لنا أنها تقوم باستخدام إجراءات تتضمن معالجة الجوانب المالية للمؤسسة المتعامل معها التي تطرقنا إليها خلال الدراسة وذلك بتشخيصها اقتصاديا وماليا و أخذ الضمانات اللازمة التي تسمح بتغطية الخطر في حالة عدم التسديد.

الفرضية الثالثة : المعايير والإجراءات المتخذة من طرف البنك لاتخاذ القرار في منح القروض.

وقد توصلنا إلى أنه يجب استعمال المعايير التي تتناسب مع المشروع ، و التي يمكن على ضوءها اتخاذ القرار إما بقبول أو رفض المشروع الاستثماري ، و هذه المعايير تبرز مدى ربحية المشروع و مرودية

الفرضية الرابعة : دراسة جدوى المشروع الاستثماري وسيلة من وسائل ضمان النجاح للمشروع.

وقد أثبتنا في هذه الدراسة على أنها علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة للاستثمار ، و يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مدخلات المشروع (إيرادات) أكبر من مخرجاته (تكاليف) ، أو على الأقل مساوية له.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال تربصنا في المؤسسة العربية المصرفية لاحضنا إقداما لبأس به على القروض خاصة قروض الاستثمار من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسة ، حيث يعرف مجال الاستثمار توسعا كبيرا في الساحة الاقتصادية.

كما استنتجنا أيضا مايلي:

- نشاط البنك يتوقف على نوع و حجم الزبائن المتعامل معهم .
- كما يمكن الإشارة إلى النقائص التي توجهها البنوك في منح القروض ، لها اثار سلبية على نتائج هذه البنوك و أهم هذه الآثار:
- أثر التأخر عن التسديد .
- أثر عدم سيولة البنك يهدد سمعته و مردود يته مما يؤدي إلى إفلاسه و غلق أبوابه اتجاه المستثمرين .
- أثر ارتفاع أسعار الصرف يؤثر على قرار الاستثمار ، من خلال انخفاض العائد المتوقع بارتفاع معدل الفائدة ، و هذا ما يفسر ظاهرة التضخم وانعكاسها على الاقتصاد الوطني.

التوصيات و الاقتراحات:

- على البنوك أن تولي اهتماما أكثر بالدراسات السوقية و التقنية للمشاريع و العمل على تحسين وظائفها في اتخاذ القرارات الممنوحة ميدانيا من أجل تنظيم أكثر لعملية التمويل.
- حتى تستعيد المصارف(البنوك) سيولتها وتتمكن من مواجهة احتياجات تمويل الاستثمار فإنه من الضروري الانفتاح على البنوك الأجنبية .
- إزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين ، وفي مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك ، إذ لا بد أن تنحصر الفترة التي تفصل بين القرض والحصول عليه ، وهذه الفترة نراها طويلة في الوقت الحالي بسبب طول مدة دراسة طلبات القرض ، وكثرة الوثائق.

أفاق البحث:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقه من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- كفاءة نظام الإقراض في البنوك الجزائرية نتيجة العولمة .
- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية .
- مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تميله للمشاريع الاستثمارية بالقروض .
- مدى اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمستثمر .

و ختاماً لبحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه والتوسع في جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم.

و ختاماً نقول:

"إن أصبنا لنا أجرنا و إن أخطأنا فحسبنا أننا حاولنا"

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أحمد بوراس : كتاب تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2008.
2. البلايري حازم : نظرية النقود ، الإسكندرية للطباعة و النشر ، 1999.
3. الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، الجزائر ، المطبوعات الجامعية ، 2007.
4. جميل الزيدانين : أساسيات في الجهاز المصرفي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 1999.
5. حمزة محمد الزبيدي : الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الأوراق للنشر التوزيع ، عمان ، 2004.
6. خالد مصطفى قاسم : إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية ، مصر 2007.
7. سليمان ناصر : كتاب التقنيات البنكية و عمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية 2012/12.
8. سامر جلدة : كتاب البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى 2009.
9. سمير محمد عبد العزيز : اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر 2002.
10. صلاح الدين حسن السبيعي : إدارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الوسام للنشر لطباعة و النشر ، 1998.
11. عاطف جابر طه عبد الرحيم ، دراسة جدوى (التأصيل العلمي و التطبيقي) ، الدار الجامعية ، مصر 2003.
12. عبد الغفار حنفي : الإدارة المالية ، مدخل إتخاذ القرارات ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 2002.
13. عبد المطلب عبد الحميد : دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية مصر 2003.
14. عبد الغفار حنفي ، قرياقص سمية : الأسواق و المؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية ، مصر 1999.
15. عبد الغفار حنفي ، قرياقص سمية : الأسواق و المؤسسات المالية (البنوك و شركات التأمين و البورصات و وضائف الإستثمار) مركز الإسكندرية للكتاب ، 1997.
16. عبد الغفار حنفي : الإدارة المالية المعاصرة ، المكتب العربي الحديث الإسكندرية ، 1993.
17. عبد الغفار حنفي . رسمية زكي قرياقص : (مدخل معاص في الإدارة المالية) الدار الجامعية الإسكندرية 2002.
18. غازي عناية : المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار البيارق ، الأردن ، 1998.
19. قاسم نايف علوان : إدارة الإستثمار (بين النظرية و التطبيق) ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، الأردن 2009.
20. منير ابراهيم هندي : إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث الطبعة الأولى الإسكندرية ، 1996.
21. منير ابراهيم هندي : إدارة الأسواق المالية و المنشأة المالية ، مركز الإسكندرية ، مصر ، 1999.
22. منير ابراهيم هندي : إدارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2000.
23. محمد طلال الكداوي : الجدوى الاقتصادية للمشروعات ، دار الحامد للنشر ، الأردن ، 2002.
24. محمد صالح الحناوي و آخرون : الإدارة المالية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، الدار الجامعية طبع ، نشر ، توزيع ، 2001.
25. ناصر دادي عدون : تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998.

26. يحيى عبد الغني أبو الفتوح: دراسة جدوى المشروعات (بيئة _ تسويقية _ مالية) ، الدار الجامعية ، مصر ،

2007

البحوث العلمية:

1. بسمة العربي بوعمران : آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية ، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية ، تخصص مالية ، جامعة قاصدي 2011-2012
2. لطرش جمال و آخرون :البنوك التجارية و أساليبها في استثمار أموال العملاء ، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس ، تخصص مالية فرع بنوك و نقود ، جامعة منتوري_قسنطينة 2004/2005
3. عباسي دليلة و آخرون : دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2005/ 2006
4. سمية بالخروف ، هاجر كدة: الدراسة المالية للقروض الاستثمارية في البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، تخصص مالية ، جامعة_ورقلة 2011/2012
5. سمية جلول ، بوغازي نجيب : دور البنوك في تمويل الاستثمارات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية فرع بنوك و نقود ، جامعة ، فرحات عباس_ سطيف/20022001
6. عبد الجليل ناوي و آخرون :دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، فرع بنوك و نقود ، جامعة _الوادي 2007/2008
7. عبد العزيز بن قيراط و آخرون ، تمويل المشاريع الاستثمارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير :تخصص اقتصاد تطبيقي و تسيير منظمات ، جامعة العقيد الحاج لخضر_باتنة 2008/ 2009
8. فاطمة الزهراء بن سالم :معالجة القروض البنكية ، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص مالية فرع بنوك و نقود ، المركز الجامعي ، يحيى فارس_ المدية ، الدفعة الأولى 2003/2004
9. محمد فضيلي و آخرون : دور البنوك في تمويل و ترقية المشاريع الاستثمارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة يحيى فارس المدية ، تخصص مالية ، فرع بنوك و نقود ، 2007/2008
10. نادية عبد المؤمن و آخرون ، توكيل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المُستندي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة الجزائر ، 2004/2005

المراجع الالكترونية:

<http://www.dalkia.com/fr/groupe/mots-cles/> 20.15 12//04/2017

1. http://www.google.fr/#hl=fr&gs_nf=1&cp=16ags_id=sz&&xhr=t&q=f264.

dok+%D9%85%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9&pf=p&sclient .

زيننة قمري ، واقع إستخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكسكدة و دورها في

اتخاذ القرار ، كلية العلوم الإقتصادية ، و علوم التسيير ، جامعة وهران ، ص 12

فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، لا توجد دار النشر، فلسطين) رام الله، (الطبعة الاولى 2008 ، ص 14